

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٣٥٤**

الاثنين، ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد كوهين	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	إثيوبيا	السيد ولدغريما
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيدة كوردوبا صوريا
	بيرو	السيد ميثا–كوادرا
	السويد	السيد أورينيوس سكاو
	الصين	السيد ما جاوتشو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيدة غيغين
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد الأحمد
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس

جدول الأعمال

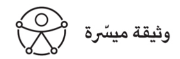
الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وانعكاساتها على السلام والأمن الدوليين (S/2018/824)

1828819 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وانعكاساتها على السلام والأمن الدوليين (S/2018/824)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي أستراليا، أفغانستان، ألمانيا، أوزبكستان، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، باكستان، بلجيكا، تركيا، كندا والهند.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين، السيد تاداميتشي ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والسيد رامز بختيار، ممثل الشباب الأفغان.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضاً سعادة السيد جواو فالي دي ألميدا، رئيس مكتب الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/824، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وانعكاساتها على السلام والأمن الدوليين.

وأعطي الكلمة الآن للسيد ياماموتو.

السيد ياماموتو (*تكلم بالإنكليزية*): إنه وقت القرارات الهامة في أفغانستان. وهذه القرارات ستؤثر على النسيج الأساسي للمجتمع أفغانستان وعلى مستقبلها. ومن المقرر أن يدلي أبناء الشعب الأفغاني بأصواتهم في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر لاختيار ممثليهم البرلمانيين للمرة الأولى منذ عام ٢٠١٠. إن القرارات الاستراتيجية، التي تستند إلى التوافق الوطني، ستكون بمثابه الدليل الذي تهتدي به الخطوات المقبلة نحو السلام.

وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر في جنيف، ستتشارك حكومة أفغانستان والأمم المتحدة في رئاسة المؤتمر الوزاري المعني بأفغانستان، الذي ستوضع فيه جميع جوانب الجهود المدنية في البلد على الطاولة لاستعراضها والالتزام المتبادل بها.

وبعد ما يزيد على شهر من الآن، من المقرر أن يتوجه أبناء الشعب الأفغاني إلى صناديق الاقتراع. وقد التقيت بالعديد من الأفغان في جميع أنحاء البلد الذين أطلعوني على رغبتهم في ممارسة حقهم في انتخاب ممثليهم. وسيواجه كثير منهم مخاطر كبيرة للقيام بذلك. ومن الناحيتين التشغيلية والفنية، تجري الأعمال التحضيرية على المسار الصحيح، ولكن لا يزال يساورني بالغ القلق من أن التحديات السياسية يمكن أن تعرّض للخطر الجداول الزمنية الصارمة وتؤدي إلى تعطيل الانتخابات ما لم يشارك جميع الزعماء السياسيين بصورة بناءة وبشكل سلمي لضمان إجراء الانتخابات في الوقت المحدد.

كما يشكل الأمن مصدر قلق بالغ.

فمن وجهة النظر التقنية وحدها، الانتخابات ممكنة. فقد وضعت الصيغة النهائية لقوائم المرشحين في الوقت المناسب للتمكين من طباعة بطاقات الاقتراع للوفاء بالموعد النهائي. ويسير تعيين المسؤولين عن الانتخابات على المسار الصحيح. وأعلنت اللجنة الانتخابية المستقلة أن أكثر من ٩ ملايين شخص قد سجلوا أسماءهم للتصويت. ولا يزال العديد من الأحزاب المعارضة يشككون في هذا العدد، مشيرين إلى الشواغل الأمنية التي كان من شأنها أن تمنع العديد من الناس من التسجيل، ويدعون حدوث غش. ويجري وضع عدة ضمانات

للتحقق من قوائم الناخبين وتدابير منع الغش. وعلى الرغم من هذه التدابير، لا يزال هناك شكوك. وخلال الأيام القليلة الماضية، بدأ مؤيدو تحالف الأحزاب السياسية حصار العديد من مكاتب اللجنة الانتخابية الإقليمية، والمطالبة بوضع ضمانات إضافية موضع التنفيذ. وهذه التصرفات تقوض أعمال اللجنة الانتخابية المستقلة وتعرض إجراء الانتخابات في الوقت المحدد للخطر. ولا بد من معالجة الشواغل السياسية من خلال آليات مؤسسية، لا من خلال الحصار.

وبصرف النظر عن الإصلاحات التي يجري تنفيذها، ستكون الانتخابات البرلمانية بلا شك اختبارا رئيسيا لمؤسسات أفغانستان الديمقراطية الفتية. ولن يتم فتح ما يقرب من ثلث مراكز الاقتراع في أفغانستان البالغ عددها أكثر من ٠٠٠ ٧ مركزا بسبب انعدام الأمن. وهذا يثير شواغل بشأن الشمولية. ولذلك فإن المسألة الرئيسية ليست ما إذا كانت الانتخابات ستكون بعيدة عن درجة الكمال ولكن كيف ستتمكن المؤسسات الانتخابية في أفغانستان من إدارة هذه القيود.

وفي الاتصالات التي أجريتها مع الجهات الفاعلة السياسية في أفغانستان، ما برحت أشدد على ثلاث نقاط رئيسية. أولا، لا ينبغي أن يكون استمرار الدعم الدولي أمرا مسلما به. وينطبق هذا أيضا على استمرار النظام الدستوري. ثانيا، لا بد من إدراك أن الانتخابات البرلمانية لها آثار تتجاوز اختيار البرلمانيين، بما في ذلك بالنسبة للانتخابات الرئاسية التي ستجرى في نيسان/أبريل ٢٠١٩. ونحن على دراية بالاحتمال الحقيقي لحدوث غش، فضلا عن ادعاءات الغش، التي قد تكون بغرض تكتيكي يتمثل في النيل من مصداقية الانتخابات الصعبة بالفعل. يجب أن تكافح المؤسسات الأفغانية الحالتين. ثالثا، أحث جميع المؤسسات والجهات الفاعلة السياسية للقيام بواجباتها، والتصرف على نحو مسؤول، والتفكير في الشعب الأفغاني، مع أخذ الماضي المرير في الاعتبار.

وفي هذا المنعطف الحاسم، من المتوقع أن تؤدي اللجنة الانتخابية المستقلة، بوصفها المؤسسة الرائدة بشأن الانتخابات، مهامها بأعلى درجات النزاهة والمهنية والمساءلة الكاملة للشعب الأفغاني. ويقع على عاتق المؤسسات الأفغانية والقادة السياسيين الأفغان مسؤولية مشتركة عن نجاح الانتخابات. كما أحث اللجنة الانتخابية المستقلة على مضاعفة جهودها الرامية إلى الوصول إلى الجمهور من أجل التوعية بهذه العملية الهامة. وستبذل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان كل ما في وسعها في حدود ولايتها والموارد المتاحة لدعم نجاح العملية الانتخابية.

وقد خلق العرض الذي قدمه الرئيس غني لطالبان في شباط/فبراير من هذا العام للمشاركة في المحادثات دون شروط مسبقة حيزا سياسيا للسلام لم يسبق له مثيل، بلغ ذروته بوقف مؤقت لإطلاق النار في حزيران/يونيه. وقد بين ذلك أن المصالحة ممكنة. وقد حظي هذا الزخم الجديد بدعم من العديد من حركات التعبئة بين المواطنين، مما يدل على الرغبة في إيجاد مستقبل سلمي. أما الوقف الثاني لإطلاق النار الذي اقترحته الحكومة في آب/أغسطس، فللأسف، لم تقابله طالبان بالمثل. إن عمليات السلام نادرا ما تسير في خطوط مستقيمة. ومن المتوقع حدوث انتكاسات. ومع ذلك، أعتقد أن جميع الجهات الفاعلة أدركت رغبة الشعب الأفغاني في تحقيق السلام والحاجة التي لا يمكن إنكارها إلى القيام بعملية سلام. وأيا كانت الانتكاسات التي قد تنتظرنا، فإننا في وضع أفضل الآن مما كنا عليه في أي وقت مضى خلال السبعة عشر عاما التي مضت للبدء في عملية تفضي إلى محادثات لإنهاء النزاع بشكل تفاوضي.

إن المراحل الأصعب تنتظرنا. وستتطلب القدرة على الصمود والمثابرة من جانب جميع الأطراف. أما الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية، والتي نأمل أن تقابلها جهود من حركة طالبان، فبحاجة لأن يتم تعزيزها من خلال النهج المنسق الذي

تتبعه البلدان الإقليمية والبلدان الرئيسية الأخرى للمضي قدما. وأحث جميع الأطراف على الاتفاق على تدابير عملية لبناء الثقة من أجل إجراء محادثات أكثر تنظيما. ويمكن أن تشمل هذه الخطوات الرئيسية لبناء الثقة الإفراج عن السجناء وعلاجهم، فضلا عن التدابير المتخذة على المستوى التقني في مجالات مثل الزراعة والتعليم والصحة في المناطق المتنازع عليها. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى وقف أعمال العنف، أو على الأقل انخفاضها بشكل كبير. ويجب أن تدرك جميع الأطراف أنه لا وجود لحل عسكري للنزاع. وأود أيضا أن أشدد على أهمية ضمان المساهمة المتساوية والمشاركة الكاملة للمرأة في جميع الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والأمن وإقامتهما وصونهما.

إن الهجوم الذي وقع مؤخرا في عاصمة المقاطعة غزني، وتواتر الهجمات الانتحارية في كابل وفي أماكن أخرى تذكرنا بالخسائر الفادحة في أرواح المدنيين وسبل العيش. وفي الأشهر الستة الأولى من هذا العام، سجلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أكبر عدد من الوفيات بين المدنيين منذ بدأت البعثة في تعقب الخسائر في صفوف المدنيين. وفي الأسابيع الأخيرة، شهدنا أيضا استمرار النمط المثير للقلق للهجمات التي تستهدف طائفة المسلمين الشيعة. إن كل حالة وفاة تمثل مأساة فردية، بل ومأساة بالنسبة للبلد. وتصبح المصالحة أصعب مع كل روح تزهق.

كما يؤثر انعدام الأمن سلبا على الصحفيين والعاملين في مجال تقديم المعونة. ففي هذه السنة وحدها، لقي ١٣ صحفيا حتفهم وأصيب العديد بجروح. وهذا هو أكبر عدد من الوفيات في أي بلد. وأحث الحكومة على اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز حمايتهم. كما لقي هذا العام أيضا ٢٣ شخصا من العاملين في مجال تقديم المعونة حتفهم، وأصيب ٣٧ شخصا واختطف ٧٤ شخصا، مما يجعل أفغانستان ثاني أخطر بلد للعمل فيه، في حين يعاني ٢,٢ مليون شخص من أسوأ حالة جفاف منذ سنوات.

وبعد شهرين من الآن، ستجتمع الحكومة الأفغانية وشركائها الدوليين في جنيف على المستوى الوزاري لمناقشة جميع جوانب الجهود المدنية في أفغانستان. تلك هي الفرصة التي تتاح مرة كل سنتين، على المستوى الوزاري، لمتابعة الالتزام المتبادل الذي تم التعهد به في بون عام ٢٠١١. وسيعقد مؤتمر جنيف الوزاري في منتصف عقد التحول، الذي ينتهي عام ٢٠٢٤. وإلى جانب الالتزامات الدولية الطويلة الأجل في مجال الأمن، سيشكل مؤتمر جنيف الوزاري إشارة إلى التزام سياسي مستمر بأفغانستان شريطة أن يرقى الجانب الأفغاني إلى مستوى التزامه بالإصلاحات والتنمية. والحكومة الأفغانية ملتزمة بتنفيذ النقاط المرجعية الست، وهي، أولا، إجراء الانتخابات البرلمانية؛ وثانيا، تعزيز جهودها لمكافحة الفساد؛ وثالثا، إصلاح قطاع الأمن؛ ورابعا، تحقيق المعايير المرجعية لصندوق النقد الدولي؛ وخامسا، تعزيز تنمية القطاع الخاص؛ وسادسا، وضع برامج وطنية ذات أولوية. كما يتيح مؤتمر جنيف فرصة للمجتمع الدولي لزيادة توضيح توقعاته المتعلقة بعملية السلام والسبل التي يمكن أن يدعم بها هذه العملية.

لقد فقدنا مؤخرا أيقونة في المجتمع الدولي. ففي عام ٢٠٠١، بدأ الأمين العام السابق كوفي عنان خطابه عند الحصول على جائزة نوبل للسلام بكلمات بسيطة، فقال: ''اليوم ستولد طفلة في أفغانستان''. تلك الطفلة أصبحت الآن امرأة ستبلغ من العمر ما يؤهلها للتصويت، والالتحاق بالجامعة، والسعي للحصول على وظيفة أحلامها. فهل سيتسنى لها ذلك؟إنني متأكد من أن تلك الفتاة ستراقب عن كثب التطورات التي ستحدث في الأشهر القليلة المقبلة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد ياماموتو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد بختيار.

السيد بختيار (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني عظيم الشرف أن أتكلم في مجلس الأمن بصفتي ممثلا للشباب الأفغاني لدى الأمم المتحدة في الوقت الذي يشعر فيه الكثير من الأفغان أن المجتمع الدولي قد نسيهم وأنهم يعانون جراء حرب لا ترحم. ويوجه المجلس رسالة هامة إلى شعبنا من خلال منح الشباب الأفغان هذا المنبر، وكذلك بالإعراب عن الدعم للمشاركة النشطة للشباب في عمليات صنع القرار، تمشيا مع القرارين ٢٢٥٠ (٢٠١٥) و ٢٤١٩ (٢٠١٨).

أدرك أن هذه فرصة لي، بصفتي شخصا يعيش ويعمل في ذلك البلد وكناشط شاب، لتوجيه الانتباه إلى الواقع الأكثر تعقيدا وتباينا في أفغانستان. فقد عانت أفغانستان كثيرا لفترة طويلة. وهذا واقعنا. ويسعدني أن أقول إن واقعنا أيضا هو أن قدرتنا على الصمود وتقدمنا وتطلعاتنا تبقي تركيزنا منصبا على العمل من أجل تحقيق غد أفضل.

فنحن لسنا دولة فاشلة؛ نحن أمة صامدة اختبرت وواجهت تحديات لم تتعرض لها سوى دول قليلة أخرى. فنحن لسنا مجرد ضحايا للإرهاب العالمي؛ بل نكافحه بالنيابة عن جميع الدول الأخرى. فالأفغان في الخطوط الأمامية يكافحون في المعركة ضد عدونا المشترك.

إن جيل الشباب في أفغانستان يتشاطر القيم والمصالح المشتركة مع شركائنا وأصدقائنا على الصعيد العالمي، وهو ما يمكننا من تعزيز وتعميق شراكاتنا مع أصدقائنا في المنطقة ومع حلفائنا في جميع أنحاء العالم.

ثلثا الشعب الأفغاني تقل أعمارهم عن ٢٥ عاما. وهؤلاء الشباب لا يكادون يتذكرون فترة حكم طالبان، ناهيك عن النظم السابقة. فهم ينتمون إلى أفغانستان جديدة ومعاصرة. ولديهم طموحات كطموحات سائر الشباب حول العالم. والشباب في أفغانستان مختلفون من حيث طريقة تفكيرهم ونهجهم والطريقة التي يحددون من خلالها ويرون علاقتنا مع العالم خلال السنوات الـ ١٠ والـ ٢٠ المقبلة. فهم شركاء حقيقيون لسائر دول العالم؛ ولا يتوقعون الاتكال بشكل دائم عليه بل يسعون جاهدين إلى تحقيق الترابط وإقامة علاقات على أساس الثقة والتعاون.

نأمل في أن يصبح بلدنا مركزا للترابط الإقليمي ومهدا للفرص. ونريد للعالم استكشاف ثقافتنا والإطلاع على الموسيقى لدينا والتعلم من تاريخنا. نحن أمة تعتنق التنوع كإرث لها وتحترم المعتقدات الدينية. وجيلنا ملتزم بإعادة إحياء قيمنا التاريخية مرة أخرى.

ما فتئ الشباب في أفغانستان يساعد بشكل رئيسي على تحقيق الكثير من النجاحات خلال السنوات الـ ١٧ الماضية. ووسائط الإعلام مثال واضح على ذلك. ففي عام ٢٠٠١، كانت وسائط الإعلام المستقلة شبه منعدمة. أما اليوم يقوم الصحفيون الأفغان بأعمال بطولية في ظل ظروف صعبة للغاية. وتضطلع وسائط الإعلام الأفغانية بدور متزايد الأهمية في إعطاء صوت لمن لا صوت له من الأفغان ومساءلة السلطات. لقد فقدنا ٥٣ صحفيا في غضون أقل من أربع سنوات. وقبل قدومي إلى نيويورك، فقدت اثنين من زملائي وأصدقائي يعملان في قناة TOLOnews التليفزيونية، وهما سميم فاراماز ورامز أحمدي، اللذين قضيا في تفجيرين متزامنين أثناء تغطيتهما المباشرة للأنباء من موقع أحد الانفجارات. وكان زملاؤهما يبكونهما ويقمون في الوقت ذاته بتغطية الأخبار والعناية بعائلتيهما. هذا هو واقعنا المتسم بالألم والقوة على السواء.

نحن واثقون من أن أفغانستان لن تعود إلى ما كانت عليه في الماضي، لأن هناك الآلاف من الشباب المتقاربين في التفكير كلهم أمل ويعملون بلا خوف من أجل إعادة بناء بلدهم بأيديهم، ويأملون ألا يتخلى عنهم المجتمع الدولي في منتصف الطريق.

لقد أثر الإرهاب على جميع الأفغان. إننا نريد إحلال السلام في بلدنا أكثر من الجميع. ونتسلح بقدرتنا على الصمود

والأمل. ونتوقع من المجلس التركيز على الأسباب الحقيقية للإرهاب وإجبار جميع الجهات الفاعلة الإقليمية على الاضطلاع بدور بناء في أفغانستان.

قبل بضعة أيام، فقدت كابل راحلة التي تبلغ ١٧ ربيعا، قتلها مفجر انتحاري مع ٤٧ من الطلاب الآخرين في مركز تعليمي. كتبت في مذكراتها عن أحلامها وأهدافها في المستقبل:

”يمكنني أن أكون راحلة التي يحتاجها المجتمع بشدة في سعيه لتحقيق الازدهار والتقدم. سيتغلب هذا المجتمع على أزمته الراهنة من خلال حلول مستمدة من معرفة وتعليم شبابه“.

وبعد بضعة أيام على قتل راحلة لمجرد ذهابها إلى المدرسة، أنشأ شقيقها مكتبة تحمل اسمها في كابل لتحقيق حلم شقيقته في تعليم البنات في أفغانستان. ذلك دليل واضح على صمود الأفغان.

وفي محاولة أخرى لتحقيق السلام، قامت في بداية هذا العام قافلة من الأشخاص من مقاطعة هلمند في الجنوب بمسيرة للحفاة إلى كابل مطالبين بتحقيق بالسلام. وأحد الأفراد المشاركين في مسيرة هلمند للسلام هو زهير أحمد زنداني البالغ من العمر ٢٢ عاما، الذي أصيب بالعمى قبل خمس سنوات جراء انفجار قنبلة على جانب الطريق. وفي آب/أغسطس ٢٠١٨، التقيت بالقافلة في كابل وطلبوا مني أن أنقل هذه الرسالة:

”إن الأفغان يمرون الآن بأكثر الأيام والأسابيع والسنوات والعقود دموية. لقد خسرنا أفضل أبنائنا بسبب هذه الحرب الدموية. لكننا نريد السلام والسلام في أفغانستان لا يمكن أن يتحقق بدون دعم المجتمع الدولي وإرادته، ولا سيما الأمم المتحدة. ولذلك ندعو جميع البلدان المعنية بمسألة أفغانستان إلى عدم إنفاق الموارد المادية والبشرية على تكاليف الحرب وإنما على إحلال سلام دائم في أفغانستان“.

ولا تزال القافلة تسير وقد وصلت مؤخرا إلى مزار الشريف. وقالوا إنهم لن يتوقفوا عن السير حتى يتحقق السلام. هذا هو عزم وتصميم جيلنا.

وجيلنا يؤمن أيضا بالديمقراطية. ونتوقع أن تجري الانتخابات في الشهر المقبل. ونخشى أن تؤدي الانتخابات إلى اضطرابات تشمل جميع أجزاء البلد بسبب التحديات المختلفة. وللمجلس دور رئيسي في إبقاء تركيز حكومة بلدي منصبا على الأولويات الوطنية، بما في ذلك إجراء انتخابات مقبولة ومكافحة الفساد ودعم قواتنا الأمنية في معركتها الصعبة.

أود أن أقول في الختام إنني قمت بكتابة بياني في ١١ أيلول/سبتمبر، لكن في عام ٢٠١٨. وهذا يذكرني بالهجوم الشديد البشاعة الذي شنه الإرهابيون على برجي مركز التجارة العالمي. وهذا ينبغي أن يذكرنا بأن الإرهاب ظاهرة عالمية تهددنا جميعا. إننا جميعا نتحمل المسؤولية عن كفالة عدم تكرار هذه الفظائع مرة أخرى. ويمكن أن يتحقق ذلك حينما نتحمل جميعا نصيبنا من المسؤولية ونحارب معا لدحر الإرهاب.

بالنيابة عن جميع الأفغان، أعبر عن امتناني لتضحيات الجميع ومساهمتهم في إعادة بناء أفغانستان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد بختيار على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد سايكال (أفغانستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن أطيب تمنياتنا بنجاح رئاسة المجلس في أيلول/سبتمبر وعن امتناننا للولايات المتحدة على عقد مناقشة اليوم بشأن أفغانستان. ونشكر الممثل الخاص للأمين العام ياماموتو على إحاطته الإعلامية الشاملة. ويسرنا بشكل خاص مشاركة

السيد رامز بختيار، أول ممثل لشباب أفغانستان لدى الأمم المتحدة. ويسعدنا أن نراه يخاطب المجلس اليوم ويعبر عن صوت الشباب بشأن الحالة العامة في البلد. إن اختياره على أساس جدارته كممثل للشباب لدى الأمم المتحدة دليل على الشوط الطويل الذي قطعه جيل الشباب ليصبحوا من عناصر التغيير في المجتمع.

تعقد جلسة اليوم لمجلس الأمن في لحظة حاسمة، مع اقترابنا من موعد تنظيم الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في الشهر المقبل ومؤتمر جنيف الدولي بشأن أفغانستان في تشرين الثاني/نوفمبر ولاحقا إجراء الانتخابات الرئاسية المرتقبة في نيسان/أبريل ٢٠١٩. إذا ما أنجز كل ذلك، سنتمكن بحلول منتصف العام المقبل من الانتهاء من الانتقال السياسي بتعيين برلمان جديد وتشكيل حكومة جديدة.

وفي الوقت نفسه، تقود قواتنا الأمن لدينا معركتها الوطنية ضد الجماعات الإرهابية والمتطرفة، التي زادت من وحشيتها ضد شعبنا كجزء من محاولة جديدة لإزهاق المزيد من أرواح الأبرياء، بمن في ذلك الصحفيون والعاملون في مجال تقديم المعونات وتقويض التقدم الذي أحرزناه.

وبوصف قوات الأمن الوطنية لدينا، أوصياء على السلامة الإقليمية لبلدنا، فإنها تواصل تطورها في الحجم والقوة والكفاءة المهنية. علاوة على ذلك، وبالإضافة إلى الزيادة الكبيرة في قواتنا الخاصة، فإننا نعمل أيضا على زيادة حجم القوة الجوية بمقدار ثلاثة أضعاف بحلول عام ٢٠٢٠. وسيكون لهذا، بالإضافة إلى الإصلاح الجاري، أثر عميق من حيث تعزيز كفاحنا ضد الإرهاب الدولي.

وفي السياق الأوسع نطاقا، وعلى الرغم من صعوبة البيئة الأمنية، فإننا ما زلنا على المسار المؤدي إلى توطيد المكاسب التي تحققت في مختلف المجالات، بما في ذلك الحوكمة والتنمية. ويعزى هذا في المقام الأول إلى قوة شعبنا وصموده في مواجهة التحديات المعقدة، كما فعل ذلك بشجاعة عبر تاريخ أمتنا؛ وثانيا، لاستمرار الدعم من أصدقائنا وحلفائنا الكثيرين في المجتمع الدولي.

يستند الهدف الأساسي من الشراكة الدائمة مع المجتمع الدولي إلى تحقيق السلام المستدام الذي يعتبر سلاما عادلا وشاملا. وإذ نقيم حالة جهود السلام من خلال الاتصال الجديد مع طالبان، فإننا بحاجة إلى استخلاص الدروس الصحيحة من تاريخ حوارنا مع هذه الجماعة. وهذا أمر ضروري للتأكد من أننا في الواقع على المسار الصحيح إذ نمضي قدما.

وفي أعقاب جهودنا المتواصلة، أطلقنا هذا العام في مؤتمر عملية كابل في شباط/فبراير خطة سلام مُنشَّطة وأكثر مرونة قدمت حوافز غير مسبوقة – وغير متوقعة حتى من حركة طالبان. وشملت محادثات غير مشروطة وتدابير لعودتهم وإعادة إدماجهم في المجتمع. وفي الآونة الأخيرة، من خلال زيادة الحوار الدبلوماسي مع مختلف الشركاء، عززنا توافق الآراء الإقليمي والدولي دعما لجهود السلام. وقد ساعد ما تعاقب من تعبئة مدنية واجتماعات العلماء المسلمين في كابول وجاكرتا وجدة على تحقيق أول وقف مؤقت لإطلاق النار مع حركة الطالبان في حزيران/يونيه، والترحيب به. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن القتال قد توقف لفترة قصيرة، رفضت حركة طالبان وقف إطلاق النار الثاني الذي اقترحناه ورحب به المجلس. ولن يكون من الممكن إحراز تقدم حقيقي في جهود السلام ما لم يتوقف النمط الثابت من التلاعب بالفرص وإساءة استخدامها، واستعمال الخداع لتحقيق مكاسب استراتيجية.

تلتزم أفغانستان التزاما كاملا بالمشاركة في عملية سلام حقيقية ذات نتائج ملموسة لشعبنا. ومع ذلك، يملي المبدأ التوجيهي للمضي قدما بأنه يجب أولا الكشف المناسب عن العوامل الأساسية التي حالت دون كسب جهود السلام زخما ومن ثم معالجتها. وأكدنا، دوماعلى أهمية الدعم الإقليمي

لجهودنا السلمية مع دور محدد لباكستان. إن تعزيز عملية السلام عنصر أساسي في خطة العمل الأفغانية الباكستانية للسلام والتضامن التي تم التوقيع عليها مؤخرا. نرحب بزيارة وزير الخارجية شاه محمود قريشي التي أجراها إلى كابول يوم السبت الماضي، حيث أعرب عن استعداد حكومته لدعم السلام والاستقرار في أفغانستان. وسيكون العامل الرئيسي للتحقق من ذلك الالتزام هو التنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل الأفغانية الباكستانية للسلام والتضامن.

وعلى مدى ما يقرب من ربع قرن، كانت أفغانستان موقع ما أسميه ''الإبادة الجغرافية'' لبعض الدوائر داخل منطقتنا. ويكمن التوقع في أن بلدي إما أن يصبح عميلهم ''الموثوق'' أو يتم إضعافه ويجعله ينزف ويتم تصويره على أنه الوجه المرعب للإرهاب في جميع أنحاء العالم، وبدون استقلال ولا تقدم ولا ثقافة وتاريخ غنيين. أن مواقف طالبان المتقلبة في محادثات السلام، وشخصيتهم غير القيادية، وتركيبتهم الطائفية، وهجماتهم الوحشية، تستخدم لاتباع هذه السياسة. لقد كان لمثل هذه الإبادة الجماعية التي أدت إلى وقوع أكثر من ١٠ ٠٠٠ ضحية في السنة وروعت الملايين – كما سمعنا في العرض الذي قدمه ممثل الشباب – أثر سلبي على كل شيء آخر تقريباً في بلدنا، بما في ذلك الحوكمة والاقتصاد والعملية الانتخابية ومكافحة الفساد ومكافحة المخدرات، وما إلى ذلك. والشيء المهم هو إما أن نعالج الأسباب الجذرية أو نستمر في الحديث عن عواقبها.

لقد أكدت أفغانستان بوضوح أن الدعم الإقليمي والدولي أمر حيوي لنجاح عملية السلام التي يقودها الأفغان. ونرحب بكل الجهود المنسقة المؤدية إلى المحادثات المباشرة التي يمكن أن تسفر عن نتائج ملموسه، بدلا من تكرار الماضي. إننا نعي تماما حوار بعض شركائنا مع حركه طالبان، الذي يجري تنسيقه مع الحكومة الأفغانية.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأوجه كلمة شكر إلى جميع الشركاء، داخل المنطقة وخارجها، الذين يدعمون عملية السلام لدينا. إن هذه الجهود، التي تبذل بطريقه تعزز ملكيتنا وقيادتنا للعملية، تظل ضرورية.

والمسائل الرئيسية الأخرى هي الانتخابات المقبلة التي ستحدد استقرار بلدنا في المستقبل. والجهود جارية لضمان أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة وشاملة وشفافة، وفقا لإرادة شعبنا. وسيكون للنتائج الانتخابية الناجحة تأثير عميق على المسار الإيجابي للمستقبل في أفغانستان. ويتوقع شعبنا أن ننفذ هذه العملية الوطنية عن طريق معالجة الشواغل المشروعة، ومنع التلاعب وانعدام الأمن من تعريض العملية للخطر.

ونرحب بالتركيز الجديد لمجلس الأمن على ضرورة إجراء انتخابات شفافة، على النحو الذي أكد عليه بيانه الرئاسي (S/PRST/2018/15) والبيانان الصحفيان الصادران في تموز/يوليه وآب/أغسطس. وهذا تطور جدير بالترحيب، أقرَّ به شعب أفغانستان وحكومتها. علاوة على ذلك، فإن توفر وحدتنا الوطنية واستقرارنا السياسي أفضل ضمان لتحقيق استقرار بلدنا في الأجل الطويل. وفي ضوء هذا، ومن خلال إجراء حوار وطني واسع النطاق، يتعين علينا العمل بشأن جميع المسائل المعلقة المتصلة بالانتخابات المقبلة، وكسب ثقة معظم الجهات المعنية. نحن نعلم تماما أن الانتخابات الناجحة وبلوغ الأهداف الوطنية الهامة الأخرى يمكن أن تتحقق على أفضل وجه بروح من الوحدة والتفاهم.

وسيشكل مؤتمر جنيف الوزاري بشأن أفغانستان المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر فصلا جديدا في العلاقات مع شركائنا الدوليين. وستمثل جنيف فرصة لنا لإطلاع المجتمع الدولي على التقدم المحرز مقارنة بالنقاط المرجعية في إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة. وعلى نطاق أوسع، ستستكشف سبل المضي قدما فيما يتعلق بجهود

السلام وجدول أعمال التعاون الاقتصادي الإقليمي، وهو أحد الإنجازات الرئيسية لحكومة الوحدة الوطنية.

ومن شأن اعتماد إطار جديد للمساءلة المتبادلة أن يحسّن طابع تعاوننا ليجعله أكثر تأثيرا لشعبنا، من خلال تحسين المعونة الإنمائية المقدمة من الجهات المانحة الدولية والإنجاز الفعال للمشاريع في سياق استراتيجيتنا الإنمائية الوطنية. سيعقد الاجتماع التحضيري للمؤتمر الوزاري، الذي سيشارك في رئاسته وزير الخارجية رباني ووزير المالية قيومي والممثل الخاص للأمين العام ياماموتو، هنا في نيويورك يوم الأحد. ونتطلع إلى رؤية الجميع هناك.

وما فتئنا نركز بصورة خاصة على تحقيق بيئة في منطقتنا حيث يعمل مختلف الجيران جنبا إلى جنب بروح من الثقة المتبادلة من أجل التعاون المربح للجميع. وقد فعلنا ذلك اعتقادا بأن هذا النهج سيؤدي إلى النجاح في التغلب على التهديدات والتحديات عبر الوطنية المشتركة. ونحن نواصل توسيع نطاق شبكتنا من الترتيبات الثنائية مع البلدان الإقليمية، بما في ذلك دول آسيا الوسطى. ومن المنطلق نفسه، نحن ندرك الإمكانات الاقتصادية الهائلة والأخرى التي لم تستغل بعد استغلالا كاملا.

هذا بالضبط سبب العديد من المبادرات التي يقودها الأفغان، مثل عملية قلب آسيا – اسطنبول ومؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان. ويشير الأعضاء الجدد في عملية قلب آسيا – اسطنبول إلى تزايد الاهتمام بالمنطقة على نطاق أوسع. ونأمل أن يمكّن استعراض وتجديد تدابير بناء الثقة كلا منهم من إحراز تقدم بوتيرة متساوية ومتماثلة على نحو أكبر. علاوة على ذلك، حققت عملية المؤتمر نجاحًا هائلاً في تعزيز الربط الإقليمي وتطوير البنية التحتية، مما يحول بلدنا إلى مكان لتآلُف للجميع.

في الختام، لنأخذ في الاعتبار أننا نقف بشكل جماعي عند مفترق طرق في مسيرتنا الإستراتيجية لتحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان، وبشكل أعم، لتحقيق الأمن العالمي. وفي هذا الصدد، أدى بدء شراكتنا مع المجتمع الدولي في عام ٢٠٠١ إلى إبرام عقد يهدف إلى تأمين مستقبل مستقر لأجيالنا الحالية والقادمة. لقد قطعنا شوطا طويلا، ووصلنا إلى المرحلة الأخيرة من عقد التحول من أجل الاعتماد على الذات. فلنكمل هذه المسيرة الحيوية بمزيد من التصميم والالتزام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة غريغوار فان هارن (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص ياماموتو على إحاطته الإعلامية والسفير سايكال على بيانه.

ونرحب أيضا بحرارة برامز بختيار بصفته أول ممثل للشباب في أفغانستان، ونشكر رئاسة الولايات المتحدة على دعوتها. لقد تم انتخاب رامز في شهر حزيران/يونيه في إطار مبادرة مشتركة بين أفغانستان والمملكة الهولندية. ويسعدنا رؤية رامز هنا اليوم لإعطاء صوت للشباب الأفغاني وإسماعه على المسرح العالمي. ومن المهم أن يأخذ المجلس منظور الشباب في الاعتبار بشكل كامل، كما اتفقنا في القرار ٢٤١٩ (٢٠١٨) بشأن الشباب والسلام والأمن. ولتكن الإحاطة الإعلامية التي قدمها رامز، بداية طبيعية جديدة لا نتحدث فيها عن جيل المستقبل فحسب، بل نسمح أيضاً لجيل المستقبل بالمشاركة في الحديث.

أود أن أركز على ثلاث مسائل اليوم وهي: الانتخابات المقبلة، وخطة الإصلاح الطويلة الأجل لأفغانستان وأهمية الشباب.

لا يمكن المبالغة في أهمية الانتخابات البرلمانية الأفغانية التي ستعقد في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، والانتخابات الرئاسية المقرر عقدها في ٢٠ نيسان/أبريل من العام المقبل. ومن الأهمية بمكان أن تكون الانتخابات حرة وشفافة وشاملة، وأن تشمل

المشاركة النشطة للشباب والنساء، سواء كناخبين أو مرشحين. ويتعين على أفغانستان واللجنة المستقلة للانتخابات بذل قصارى جهودها لضمان إجراء الانتخابات بطريقة منظمة وذات مصداقية. ويجب أن يظل الفاعلون السياسيون من مختلف الأطياف السياسية ملتزمين بالعملية السياسية بطريقة بناءة وسلمية، بينما يتمسكون بأعلى المعايير الديمقراطية. والتهديدات بفك الارتباط أو المقاطعة ليست لا تصب في صالح الشعب الأفغاني.

ومن أجل إنجاح الانتخابات، لا غنى عن وجود بيئة آمنة. إننا نشعر بقلق عميق إزاء تصاعد أعمال العنف مؤخرا، بعد تصاعد الهجمات الإرهابية المأساوية والهجمات غير المبررة التي تقوم بها حركة طالبان. إن الاستخفاف الواضح بأرواح المدنيين الأبرياء أمر غير مقبول، ونحن ندينه بأشد العبارات. ونحث حركة طالبان على الرد بالمثل على عرض الحكومة الأفغانية على الدخول في مفاوضات سلام مباشرة. ولا يوجد بديل عن عملية سلام يقودها الأفغان ويملكونها.

تتعلق نقطتي الثانية بخطة الإصلاح الطويلة الأجل لأفغانستان. وإذا أريد لأفغانستان أن تتمتع بالسلام والازدهار الدائمين، يتعين وجود مؤسسات مرنة وقادرة على الصمود. وسيصل عقد التحول لأفغانستان قريبا إلى منتصف الطريق، وسيتيح مؤتمر جنيف الوزاري القادم فرصة لتقييم التقدم وللتوفيق بين الأولويات للفترة المقبلة.

ولتحقيق الأهداف المتفق عليها، ستحتاج الحكومة الأفغانية إلى مضاعفة بذل جهودها من أجل القضاء على الفساد، وتعزيز الحوكمة وسيادة القانون، وضمان احترام حقوق الإنسان، مع اضطلاع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بدور هام بالتأكيد. وستتيح هذه الإصلاحات لجيل جديد الفرصة للإسهام في أفغانستان أكثر عدالة واستقراراً ووحدةً.

ونتطلع إلى مشاركة جميع البلدان المعنية في مؤتمر جنيف، وإعرابها عن تضامنها ودعمها الكاملين لأفغانستان.

واسمحوا لي أن أتناول أهمية إشراك الشباب في المناقشات التي تشكل مستقبلهم بشكل أساسي. إن رامز وكثير من نظرائه الأفغان مصممون على الإسهام في مستقبل أفغانستان. ويوجه ذلك رسالة قوية وواعدة للغاية. وفي بلد حيث يوجد أكثر من ٦٣ في المائة من السكان دون سن الخامسة والعشرين، يمثل طموح الشباب والتزامه أحد أكبر الفرص المتاحة لأفغانستان. وتعتبر مشاركتهم النشطة في التصدي للتحديات التي تواجهها أفغانستان، أساسية.

في الختام، إن صوت شعب أفغانستان، بمن في ذلك شبابه صوت واضح، ونحن بحاجة إلى اتفاق سلام عملي، وسيتطلب ذلك شجاعة سياسية وسوف يتطلب المثابرة. ومن جانب المجلس، سيتطلب الأمر استمرار الوحدة لدعمه. إن تحفيز زخم عملية السلام المملوكة لأفغانستان هو مسؤوليتنا الجماعية. وقد أعطتنا الإحاطات الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص وراميز مادة هامة للتفكير في هذا الصدد، بما في ذلك تذكيرنا بأهمية الاستثمار في شباب أفغانستان على طريق السلام والاستقرار.

أخيرا، أود أن أشكر الممثل الخاص وفريقه على جهودهما الهائلة التي بذلاها من أجل مساعدة أفغانستان، في ظروف صعبة في كثير من الأحيان. إنهما يستحقان دعمنا الكامل.

السيدة كوردوبا صوريا (بوليفيا) (*تكلمت بالإسبانية*): يرحب وفد بلدي بالتقدم الذي شهدته العملية الانتخابية في أفغانستان. كما أننا متفائلون بتمكن ٨,٩ مليون أفغاني، بمن في ذلك أكثر من ٣ ملايين امرأة، من ممارسة حقهم الديمقراطي في التصويت في انتخابات المجالس النيابية والمحلية المقبلة المقرر تنظيمها في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر.

ونسلط الضوء على عزم النساء والرجال الأفغان المشاركة في عمليتهم الانتخابية بروح تشاركية وشاملة لجميع، مع الإعراب عن رغبتهم في تعزيز الشروط الضرورية لضمان إجراء انتخابات موثوقة في إطار ممارساتهم الديمقراطية والسيادية الكاملة بدون أي تدخل خارجي، وبمشاركة كاملة من جانب النساء ومجموعات الأقليات، بما في ذلك جميع المجموعات الإثنية والدينية واللغوية، سواء كناخبات أو كمرشحات.

كما نعرب عن دعمنا الكامل وتقديرنا لعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، التي تقوم، بالتنسيق الوثيق مع حكومة أفغانستان، بدعم تنظيم الانتخابات من خلال المساعدة التقنية وغيرها من أشكال التعاون. ونأمل أن تتم العملية الانتخابية في بيئة آمنة ومستقرة. ومشاركة قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، التي أظهرت قيادة في مجال حفظ الأمن في أفغانستان، حاسمة في هذا الصدد.

وفي ترتيب الأولويات هذا، نلاحظ أن العنف قد تلاشى خلال فترة وقف إطلاق النار في عيد الفطر. ويؤسفنا أنه خلال أسبوع تلك العطلة، سجلت البعثة رغم ذلك وقوع ٢٨٥ حادثة، وفي الأسابيع التي أعقبت وقف إطلاق النار، زادت مرة أخرى المواجهات المسلحة مع حركة طالبان.

ونأمل ألا تؤدي تأثيرات النزاع إلى تفاقم حالة المجتمع المدني، الذي شهد خلال النصف الأول من عام ٢٠١٨، ١٬٦٩٢ حالة وفاة. والهجمات على البنية التحتية المدنية والمدارس والمستشفيات ومكاتب الإعلام والاتصالات تسلط الضوء على العنف الذي يتعرض له المجتمع الأفغاني. وتناشد بوليفيا جميع الأطراف الوفاء بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من أجل منع الهجمات على السكان المدنيين والبنية التحتية المدنية.

ومن ناحية أخرى، فإن القيود الشديدة المفروضة على إنصاف حالات العنف الجنسي والجنساني، إلى جانب هيمنة الإفلات من العقاب بقدر مرتفع، يبرز الحاجة إلى ضمان تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ونعتقد أنه ينبغي للسلطات الأفغانية اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتقديم المساعدة للجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في أداء دورها الأساسي بوصفها مؤسسة فعالة ومستقلة.

وأخيرا، وكما ذكرنا من قبل، فإننا ندين بأشد العبارات الهجمات الإرهابية التي وقعت في ٥ أيلول/سبتمبر في كابل، وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مسؤوليته عنها، وتلك التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر في ننكرهار، وخلف الهجومان ما لا يقل عن ٦١ قتيلاً وعددا من الجرحى لم يحدّد بعدُ. وتعيد بوليفيا تأكيد أن أي عمل من أعمال الإرهاب يُعدّ إجراميا ولا يمكن تبريره، بغض النظر عن دوافعه، ومتى وحيثما ارتكب، وأيّا كان مرتكبه. ويجب على المجتمع الدولي بأسره أن يوحدّ قواه للتعاون مع أفغانستان من أجل مكافحة هذه الآفة في إطار احترام سيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، ومن خلاله كامل الفريق في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، لما يؤدونه من عمل. وأشكر الممثل الخاص للأمين العام على تذكيرنا بقصة كوفي عنان بشأن الفتاة الصغيرة. فمن المفيد التذكير بالبعد الإنساني. ولذلك فإنه لمن دواعي السرور أن تتاح لنا فرصة الترحيب بالسيد بختيار والاستماع إلى وجهة نظره، فضلاً عن وجهة نظر السفير الأفغاني.

وعلى غرار المتكلمين الآخرين، أود أن أبدأ بإدانة الهجمات الإرهابية الأخيرة، بما فيها تلك التي وقعت في ننكرهار، وتقديم تعازينا إلى جميع أسر القتلى والجرحى. لا بد لنا أن نواصل بذل جميع جهودنا لدعم القوات الأفغانية في سعيها إلى مكافحة أولئك الذين يدمرون هذه المجتمعات المحلية وحياة عامة الأفغان المدنيين الأبرياء.

إن مناقشة اليوم تتسم بالأهمية. فهي آخر مناقشة من المناقشات الفصلية قبل الانتخابات البرلمانية التي ستُنظم في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. وأود أن أركز على تلك الانتخابات في بياني اليوم. أبرز السيد ياماموتو التحديات المرتبطة بتنظيم هذه الانتخابات في الوقت المحدد. ونحن أيضا ممتنون أيمّا امتنان للعمل الذي يقوم به فريقه دعماً للسلطات الأفغانية. وينبغي لجميع القادة السياسيين في أفغانستان أن يعملوا على تحسين العملية، لا على تقويضها. ونحن ندعوهم إلى التعاون تحقيقاً لهذه الغاية. وفي الوقت الراهن، لا يزال عدد من المسائل البالغة الأهمية بشأن الانتخابات لم يحل بعد.

أولا، بالنسبة إلى قوائم تسجيل الناخبين، بذل موظفو الانتخابات في كابل كثيراً من الجهد في تجميع قوائم الأشخاص الذين سجلوا أسماءهم للتصويت وفي التحقق منها. وينبغي نشر هذه القوائم على الصعيد المحلي في أقرب وقت ممكن، مع وضع آلية تقديم شكاوى مناسبة تتيح لأفراد الشعب الأفغاني الوقت اللازم للتحقق من بياناتهم الشخصية وتسجيل أي شكاوى.

ثانيا، فيما يتعلق بالاتصالات، فمن الأهمية أن تضع هيئات إدارة الانتخابات استراتيجية اتصالات فعالة توضح التقدم المحرز والجهود الإضافية التي تبذل حاليا من أجل كسب ثقة الناخبين الأفغان.

ثالثا، فيما يتعلق بأمن الناخبين وموظفي الانتخابات والمواد الانتخابية، فإن حكومة بلدي تدعو جميع الجهات الفاعلة إلى احترام سلامة المدنيين الذين يشاركون في الانتخابات وحياتهم، وتدعو تلك الجهات الفاعلة إلى الامتناع عن عرقلة الانتخابات باستخدام العنف.

ونشيد بالشجاعة التي تتحلى بها قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية لما تضطلع به من عمل، ونحن نعلم أنها تمر بوقت عصيب. وندعو أولئك الذين يحاصرون على نحو غير قانوني المكاتب المحلية للجنة الانتخابية المستقلة إلى التفرق سلميا. لا تفصلنا عن الانتخابات إلا خمسة أسابيع، ومن الأهمية بمكان أن يُسمح للأعمال التحضيرية بالمضي قدما.

وفيما يخص المسائل الأوسع نطاقاً، كان لي شرف تولي منصب السفيرة البريطانية لدى أفغانستان في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، ولذلك أود أن أخبر السيد بختيار والسفير سايكل أنني أبقى متفائلة إزاء بلدهما الجميل، رغم ما يشوبه من اضطراب. ونظرا لما عانته أفغانستان، ولحالتها الإنمائية، فهي من أفقر البلدان في العالم، ونظرا لأن التهديد الرئيسي للأمن الأفغاني يشكله المتمردون الذين يتلقون الدعم من خارج أفغانستان، أعتقد أننا جميعا على وعي بأن هذا الحال سيدوم فترة طويلة. وقد كان المجتمع الدولي مستعدا لذلك، وأعد استراتيجيات أطول أجلاً.

أعتقد أن مؤتمر جنيف الوزاري المعني أفغانستان، الذي ذكره عدد من المتكلمين، سيكون بمثابة لحظة هامة لحكومة أفغانستان للتأمل في التقدم المحرز حتى الآن، ولكن كذلك لتجديد التزامها بالإصلاحات الضرورية، المطلوبة لدفع النمو المستدام والشامل الذي يستحقه الشعب الأفغاني على مدى الفترة المتبقية من عقد التحول. إن حكومة بلدي ملتزمة التزاما كاملا بالمؤتمر وبالاضطلاع بدورها في الأعمال التحضيرية الجارية الآن.

ومع ذلك، من المهم أن يتحد المواطنون وجميع قطاعات المجتمع الأفغاني معا تصدياً للتحديات التي تواجه الشعب الأفغاني في كل من المجال الأمني والاقتصادي، وفي مجال حقوق الإنسان والتنمية، للقيام بالأمور التالية: تعزيز الحكم الرشيد، والنهوض بسيادة القانون وحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الصحة، وتعليم النساء والفتيات، وفي المقام الأول، التحلي بروح التسامح. وصلت إلى كابول بعد مرور أسبوع عن مقتل فارخندا ملكزادا المثير للحزن الشديد، ولم أنس أبداً التعصب والوحشية اللذين أفضيا إلى تلك النتيجة المؤسفة. لا بد للمجتمعات المحلية الأفغانية أن تستثمر في المستقبل. وعليها التصدي للفساد

على جميع المستويات، والمشاركة في تحرير الاقتصاد الضروري لاجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي، وإحراز تقدم ملموس مع الشركاء الإقليميين بشأن التعاون الإقليمي.

وقد استمعنا للسفير الأفغاني والممثل الخاص للأمين العام بشأن عملية السلام مع باكستان. ونتمنى أن تكلل هذه العملية بالنجاح. وغني عن القول إن السلام هو السبيل الوحيد الصالح للمضي قدما بالنسبة لأفغانستان. ونؤيد بشدة حكومة الوحدة الوطنية لما تبذله من جهود في هذا الصدد. ونأمل أن تبذل جميع الدول الأخرى قصارى جهدها من أجل دعم الحكومة. كان وقف إطلاق النار المؤقت الذي تحقق بفضل الرئيس غني لحظة هامة جدا، ومن المؤسف أن حركة طالبان لم ترد على عروضه اللاحقة. يتعين على طالبان إثبات أن اهتمامها الرئيسي يصب حقا في قلب أفغانستان وأن ما يحركها هو صالح شعب أفغانستان. عليها الاستجابة للعروض الهامة التي قدمها الرئيس غني في شباط/فبراير.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نحن ممتنون للممثل الخاص للأمين العام ولرئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، السيد تاداميتشي ياماموتو، على التحليل الذي قدمه بشأن العمليات الجارية في أفغانستان. لقد استمعنا باهتمام إلى البيانين اللذين أدلى بهما سفير جمهورية أفغانستان الإسلامية، السيد محمود سايكال، والسيد بختيار. ونتفق مع العديد من التقييمات الواردة في التقرير الفصلي ذي الصلة للأمين العام (S/2018/824). ومن جانبنا، نود أن نشير إلى ما يلي.

إننا نشعر ببالغ القلق إزاء الوضع الأمني في أفغانستان. إذ تسيطر حركة طالبان على نصف البلد تقريباً، وتستولي على نحو منتظم على مقاطعات جديدة، بما في ذلك في الشمال. ونلاحظ أن المقاتلين التابعين للحركة لديهم من القدرة ما يتيح لهم القيام بعمليات واسعة النطاق وحسنة التنسيق والاستعداد.

والمثال الصارخ على ذلك الهجمات التي دامت أياما على ولاية غزني ذات الأهمية الاستراتيجية، والهجمات الواسعة النطاق على غور، وفرح وسربل والحالات الصعبة التي شهدتها باكتيا وهلمند وفارياب وسامانغان وهرات وقندز. ومن هذا المنطلق، يساورنا قلق خاص إزاء وضع قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، التي تتكبد خسائر غير مسبوقة على أساس يومي.

ولا يزال اهتمامنا يتركز بشكل وثيق على تصاعد النشاط الإرهابي للجناح الأفغاني لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، الذي تتعزز صفوفه بشكل كبير بفضل المقاتلين الأجانب لسابق خبرتهم في ساحة القتال في سوريا العراق. ووفقا لمصادرنا، فإن عدد أتباع داعش قد يصل إلى ١٠ ٠٠٠ فرد. ويزداد الخطر تعقدا بسبب نشاطهم الدعائي والأيديولوجي والتجنيدي المتنامي، الذي تستخدم فيه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمهارة. وعلى الرغم من التقارير عن تشتيت المقاتلين واستسلام بعضهم للقوات الحكومية في جَوجان في آب/أغسطس، ما زالوا يحتفظون بمعاقل في مقاطعات الشمال والشمال الشرقي، حيث يسعون من خلالها إلى اكتساب النفوذ في البلد. ونرى في ذلك تهديدا لحدودنا وحدود جيراننا في وسط آسيا. كما تشارك الطالبان بشكل متقطع في مكافحة داعش، في شمال وشرق أفغانستان أساسا، الأمر الذي يشير إلى أن تنظيم الدولة الإسلامية خطر تعترف به السلطات في كابول والطالبان على السواء. ويجب أن نؤكد أن المعركة ضد الإرهابيين في أفغانستان ستكون أكثر فعالية إذا ما تضافرت الجهود الإقليمية والدولية.

وفيما يتعلق أفغانستان والصراعات الأخرى، فإن مبادرتنا الداعية إلى إنشاء تحالف موسع لمكافحة الإرهاب تظل ملائمة. ومن الضروري تسليط الضوء على الحالة المتعلقة برحلات المروحيات غير المسجلة في شمال أفغانستان، التي توفر الأسلحة والذخائر لأتباع داعش. ونشعر بالدهشة لأنه لم يكن هناك

أي رد على تلك الأحداث، بما في ذلك من قيادة الوحدة التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي المتمركزة هناك. ونحن نعتبر المحاولات الرامية إلى إخفاء هذه المسألة تحت البساط غير مقبولة. ويساورنا القلق إزاء التقارير التي تحدثت عن محاولات الجناح الأفغاني لتنظيم الدولة الإسلامية التوصل إلى اتفاق مع حركة طالبان وغيرها من المنظمات لتنسيق العمليات. علاوة على ذلك، يجري تعزيز الاتصالات بين تنظيم الدولة الإسلامية وممثلي الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية. وفي ضوء الحالة الأمنية المتدهورة في أفغانستان، نرى أنه من الضروري استخدام آليات الجزاءات المناهضة للإرهاب التابعة لمجلس الأمن بشكل استباقي. وندعو إلى وضع حواجز إضافية لإجهاض النشاط الإرهابي في ذلك البلد. ومن المهم التركيز تحديدا على معاقبة الأفراد والكيانات الضالعين في عمليات داعش.

ويقلقنا النمو الجامح في إنتاج المخدرات، التي توفر دعما ماليا كبيرا للإرهابيين في أفغانستان. وفي هذا الصدد، فإننا نشعر بالحيرة لكون مسألة المخدرات الأفغانية قد أغفلتها الملاحظات الختامية للتقرير تماما. ونعتقد أن من المهم إيلاء الأولوية لهذه المسألة. فهي الهدف الرئيسي لتدابيرنا العملية، بما في ذلك من خلال منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. والاتحاد الروسي لا يدخر جهدا في دعم عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في هذا الصدد، بما في ذلك تقديم مساعدة منتظمة إلى مبادرة ميثاق باريس التي يقودها المكتب، والتي تسعى إلى منع إنتاج الأفيون الأفغاني بصورة شاملة والبرنامج الإقليمي للمكتب لأفغانستان والبلدان المجاورة وبرنامج التنمية البديلة في مقاطعة بدخشان. ويسعدنا تنفيذ مبادرتنا لتدريب ضباط شرطة المخدرات من أفغانستان وباكستان وبلدان وسط آسيا، إلى جانب مشروع دوموديدوفو المشترك مع اليابان لتشكيل وحدة للكلاب البوليسية في أفغانستان، التي نثق أنها ستكون أداة رئيسية في مكافحة المخدرات في البلد.

ونلاحظ مع الأسف أن الوجود العسكري الواسع النطاق لمنظمة حلف شمال الأطلسي وقوات الولايات المتحدة طوال ١٧ عاما لم يساعد على استقرار الحالة العسكرية والسياسية في البلد. ومن الواضح أن نهج استخدام القوة لممارسة الضغط لم يحقق النتائج المرجوة؛ وأدى إلى تصعيد النزاع فحسب. ونعتقد أنه ما من حل عسكري للأزمة في أفغانستان. والسبيل الوحيد لحل الأزمة هو من خلال توافق الآراء فيما بين الأفغان والذي يتحقق بالوسائل السياسية والدبلوماسية. وهذا أمر ملح بشكل خاص في المرحلة الراهنة عشية الانتخابات، التي ينبغي أن تكون خطوة نحو توحيد البلد. ونحن ندعم سياسة كابل والقوى الاجتماعية والسياسية في البلد لتحقيق تلك الغاية. ونعتقد أنه يجب إجراء المفاوضات بقيادة الشعب الأفغاني نفسه. ونؤكد من جديد استعدادنا لتقديم دعمنا الكامل.

ونرحب بالجهود الدولية والإقليمية لمساعدة أفغانستان في إرساء عملية السلام. ومع ذلك، من الأهمية بمكان ألا يكون هناك تنافس في هذا الصدد، فالأمر لا يتعلق ببناء إقطاعيات. وعوضا عن ذلك، يجب أن نبني منصة مثالية لتقديم الدعم الدولي من أجل إرساء عملية السلام في أفغانستان عن طريق إشراك أصحاب المصلحة. وهذه الرؤية قدمت في إطار صيغة موسكو للمشاورات مع أفغانستان، وهو الاجتماع الذي نعتزم عقده بمشاركة ممثلين عن الطالبان، بعد صياغة موقف موحد بشأن المسألة في كابل. ونحن على ثقة من أن الولايات المتحدة ستشارك فيه. فالدعوة لا تزال قائمة.

ونلاحظ الفهم المتزايد في جميع أنحاء العالم لأهمية السياق الإقليمي لأي تسوية أفغانية. ونلاحظ على وجه الخصوص فريق الاتصال المتجدد بين منظمة شنغهاي للتعاون وأفغانستان. ونرى إمكانيات جيدة لزيادة نطاق وتعزيز التعاون في مجال مكافحة المخدرات بين أفغانستان ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي.

وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لا تزال تؤدي دورا هاما في تنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى أفغانستان. ونثني على الجهود المتفانية والشجاعة لأفراد بعثة الأمم المتحدة.

وترتبط روسيا وأفغانستان معا بعلاقات تاريخية وودية ومفتوحة قائمة على الثقة. ونأمل بصدق أن نرى استقرارا سريعا في البلاد، حتى تعود إلى المسار الصحيح إلى التنمية المستدامة. وعلى هذا الأساس، نقف على استعداد للعمل مع أفغانستان ومع الشركاء الإقليميين والدوليين.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): يود وفدي أن يشكر السيد تاداميتشي ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام، على التقرير الشامل والمفصل (S/2018/824) عن تطورات الحالة في أفغانستان، وعلى المعلومات القيمة التي وافانا بها في إحاطته الإعلامية هنا اليوم. كما نشكر السيد رامز بختيار، ممثل الشباب الأفغاني، ونرحب بمشاركته في هذه المناقشة الهامة وبيانه البناء للغاية بشأن الحالة في أفغانستان.

أولا وقبل كل شيء، نود أن نعرب عن خالص تعازينا لشعب وحكومة أفغانستان في أعقاب الهجمات الإرهابية الشنيعة الأخيرة – مرة أخرى، دعونا نعترف بأنها أعمال خسيسة – في كابل وننانغارهار في ٥ و ١١ أيلول/سبتمبر، على التوالي.

إننا نشعر بالجزع والقلق إزاء الوضع الأمني في أفغانستان. وقد تعرضت البلاد مرة أخرى لموجة من الهجمات الإرهابية الدموية التي أودت بحياة قرابة ١ ٦٩٢ من المدنيين الأفغان، في غضون فترة قصيرة لا تتجاوز ستة أشهر، كما يرد في التقرير قيد المناقشة، من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه. وهذه الزيادة في الهجمات الانتحارية والجوية – التي بلغت ٣٨ في المائة و٤٦ في المائة على التوالي – مقارنة بالفترة ذاتها من عام ٢٠١٧، هي أمر يثير الجزع. والواقع أن عدد الوفيات التي أبلغت عنها بعثة الأمم المتحدة هذا العام قد تجاوز ٥ ٠٠٠ شخص. ومن غير المقبول أو المعقول أن نظل غير مبالين إزاء هذه الأعمال الهمجية، لا سيما وأن لها أكبر الأثر على أضعف قطاعات السكان.

ومن الواضح أن ثمة مجموعة من العوامل تعوق تحقيق السلام والأمن الذي ينشده الشعب الأفغاني. مع ذلك، وكما ناقشنا بإسهاب في هذه القاعة، لا يمكن إيجاد حل للصراعات في أفغانستان إلا من خلال مفاوضات سياسية فعالة وبناءة ومباشرة بين الأطراف ذات الصلة، فضلا عن إجراء انتخابات شفافة وشاملة للجميع يحدد الأفغان بموجبها النظام السياسي والاجتماعي – الاقتصادي المناسب لعاداته وثقافته والمؤاتي لمصالح الشعب الأفغاني ورفاهه. واسمحوا لي أن أدلي ببعض الملاحظات بشأن بعض العوامل التي تسهم في عدم الاستقرار وانعدام الأمن في أفغانستان.

أولا، على الصعيد السياسي – ولا أريد بأي حال من الأحوال أن أقلل من التقدم المحرز والإنجازات التي حققتها الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي والأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية الأخرى فيما يتعلق باتفاقات السلام وغيرها – نعتقد أن الوضع الراهن في أفغانستان لم يتحسن حتى الآن لأن بعض الأطراف المتورطة في النزاع وشركاء كل منها يقدمون مصالحهم على مصالح الشعب الأفغاني.

يجب أن تركز جميع المفاوضات حصراً على السعي إلى إيجاد حلول للمشاكل الحقيقية التي تواجه أفغانستان والمتصلة بتحقيق الأمن والاستقرار والازدهار للشعب الأفغاني، وتعزيز المصالحة الوطنية باعتبارها السبيل الأساسي لحل مشاكل الشعب الأفغاني.

ويجب أن نضع في اعتبارنا أنه سيكون هناك دائماً طرف لا يؤمن بأن مصالحه ومصالح الشعب الأفغاني تتم تلبيتها. ولذلك فليس من قبيل الصدفة أننا نشهد زيادة في الهجمات، فيما يقترب موعد الانتخابات المزمع إجراؤها في ٢٠ تشرين

الأول/أكتوبر، وفي الجهود الرامية لا إلى مقاطعة الانتخابات فحسب بل أيضاً إلى شلّ عملية سياسية ديمقراطية من خلال التعبئة السياسية للجماعات المعارضة، واحتلال مرافق اللجنة الانتخابية المستقلة في بعض والولايات وإغلاقها، من بين أمور أخرى. وبما إنها ممارسات لا تليق بأي شخص يرغب في حكم البلد ديمقراطياً، فإننا نحث جميع الأطراف على المشاركة على نحو هادف في العملية السياسية الرامية إلى تحقيق السلام الدائم والاستقرار لشعب أفغانستان.

تشيد حكومة غينيا الاستوائية بالحكومة الأفغانية على التقدم الإيجابي المحرز صوب إجراء الانتخابات على الرغم من الصعوبات الناشئة. ونشجع الحكومة على ألا تتراجع عن جهودها الحثيثة لإجراء انتخابات ناجحة، نعتقد أنها سيمثل تغييراً إيجابياً للشعب الأفغاني. ونرحّب أيضاً بالدعوة الجديدة التي أطلقها الرئيس غني لوقف إطلاق النار. ونعتقد أن هذا يدلّ على التزام حقيقي بتحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان. وندعو جميع الجماعات المسلحة، ولا سيما حركة طالبان، إلى الاستجابة بصورة إيجابية للنداءات الموجهة من الرئيس غني والحكومة من أجل الامتناع عن ارتكاب أعمال العنف والجلوس إلى طاولة المفاوضات.

ثانياً، إن شن الهجمات على المرافق العامة، كما لوحظ في الهجمات الأخيرة، أمر مثير للذعر بشكل خاص. ويرى وفدنا أن عدد المدنيين القتلى والجرحى في عام ٢٠١٨ حتى الآن أمر يدعو إلى الأسف. وفي خضم هذه الإحصاءات المروعة، فإن نسبة الأطفال والنساء الذين قُتلوا أو جرحوا ،والأضرار الشديدة المستمرة التي لحقت بالمدنيين نتيجة التفجيرات الانتحارية المتواصلة وغيرها من الهجمات بالأجهزة المتفجرة المرتجلة أمر مقلق للغاية. ولذلك فإننا نحث مرة أخرى جميع أطراف النزاع على اتخاذ جميع التدابير الممكنة لحماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، وفقاً للقانون الإنساني الدولي والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان.

ومن العوامل الأخرى التي نرى أنها تزيد من عدم الاستقرار وانعدام الأمن بين الشعب الأفغاني، والتي تثير قلقنا أيضاً، الزيادة الكبيرة في إنتاج الأفيون. ونحن ندرك الصلة الوثيقة بين زراعة الأفيون والاتجار به والإرهاب. وفي هذا السياق، نشيد بعمليات مكافحة المخدرات التي تقوم بها الحكومة، بدعم من المجتمع الدولي وبالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع عدد عمليات ضبط المخدرات، والقبض على المتجرين بالمخدرات، وإغلاق مختبرات الهيروين، وغير ذلك من النجاحات.

ثالثاً، من الصعب جداً، إن لم يكن من المستحيل، إجراء مناقشة بشأن الحالة في أفغانستان دون معالجة مسألة المساعدة الإنسانية. واستناداً إلى المعلومات الواردة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يعاني ثلثا مساحة أفغانستان من الجفاف الشديد غير المعتاد الذي تسبب في مغادرة أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص لديارهم بحثاً عن الماء. وهذه الحالة، بالإضافة إلى انتشار أمراض مثل شلل الأطفال وغيره، تشكل مزيجاً من العواقب الخطيرة، ويجب علينا أن نجد على وجه السرعة الوسيلة الأنجع لتقديم المساعدة الإنسانية.

وفي الختام، تعرب جمهورية غينيا الاستوائية عن امتنانها للدور الحيوي الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة وجميع وكالات الأمم المتحدة، وكذلك الدور الذي تضطلع به بلدان المنطقة في دعم الشعب الأفغاني، ومن أجل تعزيز السلام والمصالحة، ورصد حقوق الإنسان وتعزيزها، والمساعدة في تعزيز مصداقية ونزاهة وشمولية واستدامة العملية الانتخابية، فضلاً عن ضمان تنسيق أفضل للمساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي في أفغانستان.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. ونحن ممتنون أيضاً

للإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما الممثل الخاص للأمين العام تاداميتشي ياماموتو، والسيد رامز بختيار ممثل الشباب الأفغان. وأود أيضاً أن أشكر السفير سيكال على بيانه. ونود أيضاً أن نرحب بتعيين السيدة إنغريد هايدن في منصب نائبة الممثل الخاص لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

تشير بيرو بقلق إلى الحالة الأمنية المعقدة في أفغانستان. وندين بشدّة الهجمات الإرهابية المستمرة ضد السكان والبنية التحتية المدنية. ونعرب عن تضامننا مع الضحايا وأسرهم لأحدث الهجمات التي يقوم بها تنظيم داعش في كابل وننكرهار.

ونشدد على ضرورة التصدي للإرهاب بطريقة شاملة، بما في ذلك معالجة أسبابه الجذرية. ولا بد من محاسبة الإرهابيين على جرائمهم. ولا بدّ من تحديد صلاتهم بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، وخاصة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، ومكافحتها. ونرى أن من الأهمية بمكان أن تظل الطبقة السياسية متحدة، في ضوء الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات المقبلة، من أجل ضمان الاستقرار والحكم في البلد، وبناء على ذلك، للتغلب على التحديات الخطيرة التي يواجهها البلد.

ونشير مع القلق إلى أخطار مقاطعة بعض القطاعات السياسية للعملية الانتخابية، ونتفق مع الأمين العام على الحاجة إلى المشاركة على نحو مسؤول وبنّاء في العملية الجارية. ونأمل أن تتمكن جميع القوى السياسية، والمواطنون عموماً، من المشاركة بكثافة في الانتخابات، في ظروف آمنة وبروح الوحدة الديمقراطية.

ونود أن نسلّط الضوء على التزام الحكومة بتمكين المرأة، والدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة في هذا المجال. ونعتقد أن من الأهمية بمكان تشجيع زيادة مشاركة النساء والشباب، مثل رامز بختيار، في الحياة السياسية للبلد وفقاً للقرار ٢٤١٩ (٢٠١٨)، من أجل بناء رؤية مشتركة للمستقبل ومكافحة التطرف العنيف.

ونود أيضاً أن نبرز مبادرة الرئيس غني لتشجيع إجراء مفاوضات مباشرة مع حركة طالبان. ومع ذلك، فمن المؤسف أن حركة طالبان لم تحترم وقف إطلاق النار الذي اقترحته الحكومة. ونعتقد أن الحوار بين الأطراف الأفغانية، بدعم من المجتمع الدولي وبلدان المنطقة، يوفر السبيل الوحيد نحو تحقيق السلام المستدام في البلد. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى عقد مؤتمر وزاري في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر حتى يتمكن المجتمع الدولي من تنشيط التزامه بالسلام والتنمية في أفغانستان.

ونشدد على ضرورة تعزيز أفغانستان لقدراتها الدفاعية والأمنية للحد من اعتماد البلد على الخارج. وبالمثل، نؤكد على أهمية دعم الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تحديث وتعزيز الاقتصاد وإيجاد فرص عمل لائق للشباب، الذين يمثلون ٦٠ في المائة من السكان، وكثيراً ما يقعون فريسة للتطرف العنيف والاتجار بالمخدرات. وفي هذا الصدد، نشير مع القلق إلى الأزمة الإنسانية، وتشريد السكان الناجم عن الجفاف الذي يضرب البلد. يحتاج ما يقرب من ١,٥ مليون شخص إلى المساعدة. وأود أن أختتم كلمتي بإبراز العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة، بما في ذلك على الصعيد الإنساني.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): إننا ممتنون للممثل الخاص للأمين العام ياماموتو على إحاطته الإعلامية وما قدمه من إسهامات شخصية لتحقيق الهدف المتمثل في تحقيق السلام والازدهار في أفغانستان. ونشيد بعمل فريقه القدير وتفانيه. كما نشعر بالامتنان للممثل الدائم لأفغانستان، السفير محمود سايكال، وممثل الشباب الأفغاني رامز بختيار على بيانيهما.

يقدم التقرير الأخير للأمين العام (S/2018/824) تقييما واقعيا ورؤى هامة فيما يخص عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وفريق الأمم المتحدة القطري. ويشمل توصيات بناءة من الضروري أن تنفذها منظومة الأمم المتحدة

والمجتمع الدولي على الفور. وسيمكننا، في هذا المنعطف الحاسم، من الاستفادة من الميزة النسبية التي تتمتع بها الجهات المعنية العالمية والإقليمية في دعم إعادة الإعمار وإعادة التنمية في أفغانستان. ويود وفد بلدي أن يتناول النقاط الأساسية التالية.

أولا، فيما يتعلق بالعملية السياسية، نشاطر رأي كابل القائل بأن العملية ينبغي أن تكون بقيادة وملكية أفغانية. وتؤيد كازاخستان بقوة جهود المصالحة وإعادة الإدماج التي تضطلع بها حكومة أفغانستان والتزامها المستمر بمعالجة تزايد التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية. وهذه شهادة قوية على تطلع أفغانستان إلى تحقيق الوحدة الوطنية والاستقرار، الأمر الذي من شأنه الإسهام في تحقيق الاستقرار الإقليمي. ونرحب بالمبادرة الأخيرة للرئيس غني لوقف إطلاق النار ونأسف لعدم قبول نظرائه لها. وهذا يعني أن الأمل في إجراء انتخابات سلمية معرض للخطر. ويساورنا القلق أيضا إزاء البيانات التي أدلت بها بعض الأحزاب السياسية في أفغانستان التي تعتزم مقاطعة الانتخابات. ولذلك، فإننا نشجع الحكومة على العمل مع الأحزاب السياسية وتشجيعها على المشاركة في الانتخابات. ومن ناحية أخرى، ينبغي ألا يؤدي ذلك إلى تأخير في إجراء الانتخابات، حيث إن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من التدهور في الحالة في أفغانستان.

وعلى المسار الأمني، على الرغم من بعض التطورات الجديرة بالذكر، فإن الحالة هشة ومتقلبة ولا تزال آخذة في التدهور، ولا سيما في الولايات الشمالية. فقد وقعت خسائر كبيرة بين السكان المدنيين، والعاملين في مجال إنفاذ القانون، والجيش نتيجة للأعمال الإرهابية والاشتباكات من جانب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش وحركة طالبان. وهذا يدعو للقلق الشديد، إذ يمكن أن يكون له أثر سلبي على إجراء انتخابات حرة وناجحة في البلد. ونحث الحكومة على الإسراع بتنفيذ استراتيجياتها التدريجية، مثل الخطة المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن، والعديد من الخطط الأخرى في المجالات المختلفة، التي نرى أنها ستزيد من تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية.

وفيما يتعلق بالتعاون الدولي، يثني وفد بلدي على الجهود الجارية لمكافحة التهديدات المختلفة، بما في ذلك آفة الإرهاب والاتجار والمخدرات في أفغانستان. ونعتقد أنه في هذه المرحلة، لا يزال من الضروري أن تواصل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تقديم المساعدة إلى أفغانستان. وسنواصل دعم عملية كابل، والجهود التي تبذلها منظمة شنغهاي للتعاون، والمبادرات الإقليمية، فضلا عن عملية قلب آسيا – اسطنبول، ومؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان. كما نرحب بعمل شركائنا من آسيا الوسطى، وخاصة عقد مؤتمر طشقند في آذار/مارس وجهود الاتحاد الروسي بشأن صيغة موسكو، مع التأكيد على أهمية فريق الاتصال المعني بأفغانستان التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون وخطة العمل الأفغانية الباكستانية للسلام والتضامن. ونعلق آمالا كبيرة على المؤتمر الوزاري المقبل في جنيف بشأن أفغانستان، الذي سيكفل أن تسير حكومة أفغانستان في طريقها للوفاء بالتزاماتها في مجال الإصلاح ومناقشة التوقعات بشأن الدعم الدولي.

وعلى مسار التنمية، يسعدنا أن نرى أن سياسة الحكومة الأفغانية تتمثل في التركيز على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. إن لب جهودنا هو مساعدة أفغانستان لأن تصبح شريكا جذابا يتمتع بإمكانات كبيرة. وفي هذا السياق، نعتقد أنه من الضروري المضي قدما وفقا لأحكام البيان الرئاسي لهذا العام (S/PRST/2018/1) بشأن الوقاية والحفاظ على السلام والبيان الرئاسي (S/PRST/2018/2) بشأن وضع نماذج لشراكات إقليمية في أفغانستان وآسيا الوسطى. إن البلد بحاجة إلى مشاريع مشتركة، وإيجاد فرص عمل، وترابط إقليمي. وتلتزم جميع دول آسيا الوسطى بالتعاون الطويل الأجل مع شركائنا

الأفغان، وبالترابط الأقاليمي في مجالات الهياكل الأساسية، والمرور العابر والنقل، والطاقة، وغيرها من المجالات.

ومن الضروري ضمان إدماج أفغانستان في جهود التعاون التجاري والاقتصادي التي تبذلها منطقتنا كجزء من نموذج جديد للعلاقات. ولذلك، يقترح وفد بلدي استراتيجية جديدة تستند إلى أوجه الترابط بين التنمية والأمن، مقترنة بنهج إقليمي مجدد ونهج مبتكر يشمل منظومة الأمم المتحدة بأسرها من أجل تعزيز الكفاءة والشفافية والمساءلة. ويستند هذا النهج إلى افتراضنا بأن التنمية الاقتصادية ستهيئ الشروط المسبقة للتوصل إلى تسوية سياسية وحل للمسائل الأمنية. وفي هذا الصدد، ندعم جميع المشاريع لتمكين تلك الفكرة، مثل مشروع خط أنابيب تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند، وممر اللازورد، ومبادرة ”حزام واحد، طريق واحد“، والتي ليس من شأنها أن تحقق النمو الاقتصادي والرخاء فحسب، بل ويمكن أيضا أن تعزز الأمن والاستقرار في المنطقة. وستواصل كازاخستان الإسهام في الإجراءات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف من أجل تحقيق الانتعاش والاستقرار والسلام والتقدم في أفغانستان.

وفيما يتعلق بالبعد الإنساني، فإن كازاخستان على اقتناع راسخ بأن المرأة، إلى جانب الشباب، تحتل مكانة مركزية في دورة منع نشوب النزاعات بأكملها. وفي هذا السياق، ففي وقت سابق من هذا الشهر في أستانا، قمنا بتنظيم مؤتمر إقليمي بشأن موضوع ”تمكين المرأة في أفغانستان“، والذي ركز على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال توسيع نطاق قدرات المرأة الأفغانية وتطوير أنشطتها التجارية عن طريق التعاون الإقليمي، مع التركيز على دور التعليم والمعارف الجديدة. يتوخى الإعلان الختامي له السبل الكفيلة بتحسين الظروف المعيشية والتعليمية للنساء والفتيات الأفغانيات، فضلا عن توسيع نطاق حقوقهن والفرص المتاحة لهن، بما في ذلك في المجالات السياسية والاقتصادية. وفيما يتعلق بالنتائج، ستقوم كازاخستان وأوزبكستان والاتحاد الأوروبي قريبا بإطلاق مشروع تجريبي مشترك لتدريب النساء الأفغانيات في الجامعات الكازاخستانية والأوزبكية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد قررت حكومة كازاخستان تخصيص منح دراسية للمرأة الأفغانية في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، وهي استمرار لمبادرة كازاخستان لتعليم ١ ٠٠٠ من الأخصائيين المدنيين الأفغان من خلال برنامج تعليمي خاص بميزانية قدرها ٥٠ مليون دولار.

ولا تزال محنة الأطفال الأفغان تتأثر بشدة جراء تصاعد النزاع. وتحقيقا لهذه الغاية، اتخذت حكومة أفغانستان العديد من الخطوات الجديرة بالثناء لكفالة خلو قوات أمنها الوطنية من الأطفال. كما تقوم بالترويج للمبادئ التوجيهية لتقدير الأعمار التي نأمل أن تنفذ على نطاق واسع. بيد أن كازاخستان تشعر بالجزع إزاء أن الفترة المشمولة بهذا التقرير سجلت مرة أخرى وجود عدد كبير من الإصابات بين الأطفال، وذلك باستخدام فتيان أفيد بأن منظمات إرهابية جندتهم. ولذلك، فإننا نرحب بالجهود المشتركة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان واليونيسيف لمواجهة هذا التحدي.

وأخيرا، يسر بلدي أن البعثة وحكومة أفغانستان والمجتمع الدولي قد أبقوا على وجود شراكة وثيقة، وهو أمر حيوي لضمان تحقيق السلام والاستقرار على نحو مستدام في البلد. وستواصل كازاخستان دعم شعب أفغانستان الشقيق في الوفاء بتطلعاته إلى السلام والرخاء والأمن، وتعتقد أن إجراء الانتخابات البرلمانية في الوقت المناسب سيعزز الظروف اللازمة لبلوغ تلك الأهداف.

السيدة غيغين (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد تاداميتشي ياماموتو، والسفير سايكال على إحاطتيهما الإعلاميتين المستنيرتين بشأن جهود السلام والعملية الانتخابية. كما أود أن أشكر السيد رامز بختيار جزيل الشكر على إحاطته الإعلامية، التي بينت بوضوح الدور الأساسي الذي يضطلع

به الشباب الأفغاني في بناء مجتمع سلمي وديمقراطي وعادل وموحد. ففي أفغانستان وفي أماكن أخرى، يجب الاعتراف بشكل كامل بالشباب باعتبارهم عناصر للتغيير الاجتماعي والسياسي، وشريكا أساسيا في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والتنمية. وسأقدم ثلاث نقاط اليوم.

أولا، فيما يتعلق بالحالة الأمنية، لا يزال النزاع في أفغانستان واحدا من أشد وأعنف النزاعات على جدول أعمال مجلس الأمن. وتشعر فرنسا بقلق شديد إزاء تزايد عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب في أفغانستان، وكذلك المزايدة التي تتبعها حركة طالبان وتنظيم الدولة الإسلامية في ولاية خراسان، التي شهدت في الآونة الأخيرة زيادة في عدد الهجمات الإرهابية، لا سيما في كابل. ومرة أخرى ندين هذه الهجمات، بأشد العبارات، ونعرب مجددا عن تضامننا مع ضحايا الإرهاب وأسرهم. كما تشيد فرنسا بشجاعة القوات الأفغانية وعزمها، والتي كان لها دور بالغ الأهمية في استعادة السيطرة على مدينة غازني في ١٠ آب/أغسطس. ومع ذلك، فإن تلك الاشتباكات تؤكد أن الجماعات الإرهابية عازمة على مواصلة ما تقوم به من مضايقات بهدف زعزعة الاستقرار في البلد في وقت حرج، من خلال تهيئة مناخ من انعدام الأمن المستمر والسعي إلى تقويض القوات الأفغانية وسلطة الحكومة قبل الانتخابات مباشرة.

ويساورنا القلق أيضا إزاء الزيادة المستمرة في الاتجار بالمخدرات الذي يغذي تمرد طالبان ويهدد حياة الآلاف من الأفغان. إن تقديم أفغانستان لمشروع استراتيجية إقليمية في تموز/يوليه في فيينا يمثل التزاما متجددا من السلطات الأفغانية بمكافحة إنتاج المواد الأفيونية والاتجار بها، وهو ما يستحق إلقاء الضوء عليه. وندعو بلدان المنطقة إلى الالتزام بحزم بمكافحة ذلك الاتجار على جميع المستويات. ونتطلع إلى أن تواصل الحكومة الأفغانية الجهود الهامة اللازمة للحد من إنتاج المخدرات، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والشركاء الإقليميين والمجتمع الدولي في إطار مبدأ المسؤولية المشتركة، لا سيما في إطار مبادرة ميثاق باريس.

ثانيا، تشكل الانتخابات البرلمانية والمحلية المقرر إجراؤها في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر تحديا كبيرا بالنظر إلى السياق الذي أشرت إليه للتو. وفرنسا تولي أهمية كبيرة للعملية الديمقراطية ولإجراء انتخابات حرة وشفافة وذات مصداقية. ومن الضروري أن يتمكن الشعب الأفغاني من التعبير عن نفسه وأن يُمَثَّلَ في الحكومة. وينبغي لجميع الجهات المعنية مواصلة العمل على ضمان أوسع مشاركة ممكنة للسكان في الانتخابات، ولا سيما النساء. إننا نشعر بالقلق إزاء الشكوك العديدة التي لا تزال قائمة بشأن الأعمال التحضيرية للانتخابات، الأمر الذي قد يمس سلامتها. ولا يزال يساورنا القلق إزاء انخفاض عدد المرشحين في بعض المقاطعات لانتخابات مجالس المقاطعات، لأن تعدد المرشحين معيار أساسي لإجراء انتخابات ذات مصداقية. وفي ذلك الصدد، نؤيد عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان مع مختلف أصحاب المصلحة الأفغان ومجموعة من التدابير لمكافحة التزوير وتعزيز الثقة وكفالة شمولية الانتخابات وأمنها.

ثالثا، فيما يتعلق بجهود السلام، فإن خطورة الحالة الأمنية والتكلفة البشرية للنزاع يجب أن تشجعنا على تجديد الجهود الرامية إلى تحقيق السلام الدائم. لقد أحرز تقدم، ولا سيما من خلال عرض السلام الذي تقدم به الرئيس غني في مؤتمر كابل الثاني، في ٢٨ شباط/فبراير، ثم بوقف إطلاق النار في عطلة عيد الفطر واقتراح وقف إطلاق النار من جانب واحد في عيد الأضحى. وفرنسا تحث طالبان على الاستجابة لهذه المبادرات من الانفتاح. والحل الدائم في أفغانستان لن يكون إلا سياسيا في طابعه وعن طريق المفاوضات من خلال عملية شاملة يقودها الأفغان لصالح الأفغان. وفي ذلك الصدد، من الضروري التشاور مع السكان الأفغان، بمن فيهم الشباب، وذلك لمراعاة توقعاتهم.

وبعيدا عن أفغانستان، من المهم أن تدعم جميع الدول في المنطقة بشكل لا لبس فيه هدف تحقيق السلام.

لقد استمر العنف والنزاع على السلطة أطول مما ينبغي. وحان الوقت للتعاون بهدف تحقيق السلام والحكم الرشيد الديمقراطي والتنمية، وهي مسؤولية يتحمل تحقيقها الشعب الأفغاني بدعم من المجتمع الدولي. ويمكن للسلطات الأفغانية والبعثة التعويل على الدعم الثابت من فرنسا في سعيهما لتحقيق ذلك الهدف، وكذلك وحدة مجلس الأمن، التي لا غنى عنها وبالغة الأهمية لإحراز تقدم.

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثل الخاص تاداميتشي ياماموتو على إحاطته الإعلامية. وأقدر كثيرا القدر الهائل من العمل الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تحت قيادته. لقد استمعت باهتمام كبير إلى البيانين اللذين أدلى بهما ممثل أفغانستان، السفير سايكال، وممثل الشباب في المجتمع المدني، السيد بختيار.

لقد دخلت حاليا العملية السياسية في أفغانستان مرحلة حاسمة. والحالة الأمنية تثير قلقا بالغا، والحالة الإنسانية تواجه تحديات. إن السلام والاستقرار في أفغانستان يؤثران تأثيرا ً مباشرا ً على رفاه الشعب الأفغاني والأمن والاستقرار والازدهار في المنطقة. والصين تشيد بالجهود الدؤوبة للحكومة الأفغانية للحفاظ على الاستقرار الوطني وتعزيز المصالحة الوطنية والنهوض بالتنمية الاقتصادية. ونقدر الجهود الدؤوبة التي تبذلها الحكومة. ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم القوي لأفغانستان.

أولا، يجب أن نوفر الدعم الثابت لكفالة سلاسة إجراء الانتخابات الرئيسية في أفغانستان. وستجري أفغانستان انتخابات برلمانية في تشرين الأول/أكتوبر وانتخابات رئاسية في نيسان/أبريل من العام المقبل. وستكون تلك من الأحداث الرئيسية في العملية السياسية في أفغانستان. وإذ تدخل الأعمال التحضيرية للانتخابات مرحلة حاسمة، يجب على جميع الأحزاب السياسية في أفغانستان تعزيز الوحدة والاستقرار السياسي الوطني كمسؤولية مشتركة وتسوية خلافاتها عن طريق الحوار والمشاورات. ويجب على المجتمع الدولي حقا احترام حق الشعب الأفغاني في اختيار نظامه السياسي ومساره الإنمائي وتقديم المساعدة المخصصة إلى الحكومة الأفغانية من أجل تحسين قدراتها على حكم البلد.

ثانيا، يجب أن نساعد على تحسين الحالة الأمنية في أفغانستان. فقد وصل عدد الخسائر في صفوف المدنيين بسبب النزاع في أفغانستان إلى رقم قياسي في النصف الأول من هذا العام. ينبغي للمجتمع الدولي مواصلة دعم بناء قدرات قوات الأمن الوطنية الأفغانية للمشاركة في التصدي بفعالية لتلك التهديدات مثل الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات ومساعدة أفغانستان على مواجهة تلك التحديات من خلال الجهود على الصعيد الإقليمي. ويجب حث طالبان على الاستجابة الإيجابية لعرض الحكومة الأفغانية وقف إطلاق النار المشروط ومبادرة السلام في إطار جهود تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في البلد.

ثالثا، نحن بحاجة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للأزمة الإنسانية في أفغانستان واتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من حدة الحالة. فقد أثر الجفاف الذي ضرب البلد مؤخرا على سبل عيش حوالي ١,٤ مليون شخص في أفغانستان، مما زاد من تفاقم الحالة الإنسانية الخطيرة أصلا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم المساعدات الإنسانية الطارئة إلى الشعب الأفغاني في ما يتعلق، من بين جملة أمور أخرى، بإمدادات المياه والغذاء والرعاية الطبية في الأحياء السكنية والصناعية والتخفيف من المعاناة الإنسانية الناجمة عن الجفاف. ويجب أن يستمر تقديم الدعم الإنساني إلى اللاجئين الأفغان والبلدان المضيفة.

رابعا، يجب أن نعزز التنمية الاقتصادية والتعاون الإقليمي في أفغانستان. ويمكن لأفغانستان أن تفخر بمواردها الغنية وموقعها الجغرافي الاستراتيجي، وهناك آفاق واسعة النطاق لمشاركتها في التعاون الاقتصادي الإقليمي. إن المجتمع الدولي، وفقا للاستراتيجية الإنمائية الوطنية لأفغانستان واحتياجاتها المحددة، يجب أن يساعد البلد على تحرير إمكاناته لتحقيق التنمية ويواصل تعميق تكامله في التعاون الاقتصادي الإقليمي.

لقد أكدت القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن بشكل إيجابي على أهمية مبادرة الحزام والطريق في تعزيز التنمية الاقتصادية في أفغانستان وتعاونها الإقليمي. ويحدونا الأمل في أن تشارك جميع الأطراف المعنية في تعزيز تطوير مبادرة الحزام والطريق وترسيخ التعاون الاقتصادي الإقليمي والترابط وتساعد أفغانستان في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونتطلع إلى نتائج إيجابية لمؤتمر جنيف الوزاري بشأن أفغانستان المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر.

وتتمتع الصين وأفغانستان بعلاقات حسن الجوار منذ فترة طويلة. وتأمل الصين في أن تحقق أفغانستان السلام والأمن والاستقرار والتنمية في وقت مبكر. وإعلان كينغداو لمجلس رؤساء دول منظمة شنغهاي للتعاون يعيد التأكيد على أن الدول الأعضاء في المنظمة ستواصل تقديم الدعم إلى الحكومة الأفغانية وشعبها في تعزيز العملية السياسية وكفالة تحقيق الأمن ودفع عجلة التنمية الاقتصادية ومكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات.

والصين ستواصل تعزيز التعاون مع أفغانستان والبلدان الإقليمية الأخرى من خلال آليات شتى، منها الحوار الثلاثي بين الصين وأفغانستان وباكستان؛ ومجموعة التنسيق الرباعية المؤلفة من باكستان وأفغانستان والصين والولايات المتحدة؛ ولفريق الاتصال المعني بأفغانستان التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون،، من أجل التصدي بصورة مشتركة للتهديدات الإرهابية وتعزيز السلام والاستقرار والتنمية على الصعيد الإقليمي.

والصين ستواصل مساعدة أفغانستان في تعزيز قوتها في المشاركة في مبادرة الحزام والطريق والتعاون الاقتصادي الإقليمي. كما ستعزز الصين التكامل بين مبادرة الحزام والطريق وغيرها من المبادرات الإقليمية للتعاون. وستعمل الصين بلا كلل مع المجتمع الدولي لتعزيز التحقيق المبكر للسلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر السيد تاداميشي ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات، وكذلك على تقريره عن التطورات في أفغانستان. كما ينبغي الإعراب عن الامتنان للفريق الشجاع والمتفاني التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، التي تدعم الحوكمة والتنمية والمصالحة في أفغانستان. أرحب أيضا بالبيان الذي أدلى به السفير سايكال.

نقدر تقديرا كبيرا الدافع والحماسة القويين اللذين أبداهما السيد رامز بختيار في إحاطته الإعلامية. يجسد جيل الشباب الأفغان الأمل في التنمية السلمية والمستدامة في البلد. وينبغي للمجتمع الدولي أن يشجعهم ويزودهم بالمساعدة الفعالة في طريقهم لإلى مستقبل أكثر إشراقا، دون معاناة أو وقوع ضحايا أبرياء جراء العنف. عندما ننظر في الدور الكبير لجيل الشباب في عملية التعمير والتنمية الجارية في أفغانستان، لا يمكننا أن ننسى مدى أهمية إتاحة الحصول على التعليم على نطاق واسع.

تؤكد بولندا مجددا على أهمية عملية السلام التي ينبغي مواصلتها من خلال الحوار البناء. في هذا الصدد، ننوه بالتزام الرئيس غني بالعديد من الجهود لتسوية النزاعات بالوسائل السلمية بوصفها خطوة هامة إلى الأمام. ونتطلع إلى ممثلي

جماعات طالبان للرد بشكل إيجابي على عرض محادثات السلام والمشاركة في علمية سلام شاملة للجميع بقيادة وملكية أفغانيتين.

ومع ذلك، لا يمكننا أن نغض الطرف عن معاناة السكان المدنيين الخفية، ولا سيما النساء والأطفال في غزني في الأسابيع الأخيرة. وندعو إلى إمكانية الوصول غير المقيد للمساعدات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها. نعتقد أنه يتعين على جميع الأطراف المعنية لإتاحة المجال للعاملين في مجال تقديم المعونة التخفيف من الألم ومأساة الأشخاص الأبرياء المتضررين من العمليات العسكرية. تقتضي الحوكمة الرشيدة وبناء المؤسسات بنجاح التقيد بالقواعد والإجراءات التي تمكن جميع المواطنين من المشاركة في العملية الديمقراطية. ترحب بولندا بالالتزام الذي أبدته الحكومة الأفغانية بإجراء الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات بشفافية ومصداقية وشمول للجميع. نلاحظ أن العملية التي بُدئت تواجه تحديات من قبيل قلة عدد المرشحين. ويتعين على السلطات أن تتغلب على ذلك.

وتظل الأولوية العليا بالنسبة لنا هي المشاركة الواسعة للمرأة، سواء كمرشحات أو كناخبات. ونعتبر ذلك شرطا ً أساسيا لتعزيز السلام والأمن. إن بولندا تدعو حكومة أفغانستان إلى وضع تركيز خاص على التحديات الماثلة أمام مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات المقبلة. ويلزم بذل جهود عاجلة من جانب الشركاء الدوليين من أجل تقديم الدعم الملموس للمجموعات النسائية من أجل ضمان المشاركة الكاملة للمرأة في جميع جوانب العملية الانتخابية.

ويذكرنا استمرار الأعمال العنيفة من جانب الجماعات المتمردة العدائية بالأهمية الأساسية للحفاظ على مؤسسات أفغانستان، وبخاصة تلك المكلفة بمهمة ضمان الأمن والدفاع عن البلد وشعبه. وتؤيد بولندا الحكومة الأفغانية وتشجعها على مواصلة جهودها الرامية إلى تحسين قدرات قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية. وتتطلب تلك المهام عزيمة ومشاركة، وسنواصل دعمها من خلال الأنشطة التدريبية والاستشارية، وذلك في إطار بعثة الدعم الوطيد التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي.

وأخيرا، يساور بولندا القلق إزاء استمرار الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع. يشكل الأطفال أكثر من نصف الضحايا من المدنيين فب الحالات التي وثقتها بعثة الأمم المتحدة في الضربات الجوية و ٢٥ في المائة من جميع الإصابات في صفوف المدنيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. بلغت نسبة الهجمات على المدارس والمساجد ٧٥ في المائة من الحوادث الأمنية المتصلة بالانتخابات. إننا ندعو جميع الأطراف إلى وقف الهجمات والاستخدام العسكري للمدارس، ووضع حد للهجمات على المرافق الطبية والموظفين الطبيين.

السيد الأحمد (الكويت): سيدي الرئيس. أود بداية أن أشكر السيد تاداميتشي ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والسيد رامز بختيار، ممثل منظمة الشباب الأفغاني، على إحاطاتيهما الإعلاميتين الشاملتين اللتين قدماهما لنا اليوم. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أجدد دعم دولة الكويت لكافة الجهود المخلصة التي يبذلها السيد ياماموتو، وأعضاء بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان، في ظل الظروف الصعبة التي يواجهونها هناك. كما أشكر الأمين العام على تقريره ربع السنوي (S/2018/824)، الذي يسلط الضوء على الوضع في أفغانستان خلال فترة الأشهر الثلاثة الماضية.

نعقد جلستنا ونحن على بعد شهر واحد فقط من انعقاد الانتخابات البرلمانية في أفغانستان. وبناء على ذلك، سأركز في مداخلتي على مسألتين رئيسيتين مترابطتين بالقضية التي نبحثها اليوم، وهما التطورات السياسية والأوضاع الأمنية.

أولا، التطورات السياسية، إن المرحلة التي تمر بها أفغانستان حاليا هي مرحلة مهمة ودقيقة للغاية. هذه المرحلة التي نشهد

فيها مشاورات مكثفة ما بين الأحزاب السياسية. ونشهد أيضا مواصلة هيئات إدارة الانتخابات استعداداتها لعقد الانتخابات البرلمانية بتاريخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. ونشيد أولا بالدور الحيوي لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في لأفغانستان، وهيئات الانتخابات في الانتهاء من حصر عدد الناخبين والمرشحين، وإعداد مراكز الاقتراع. كما نرحب بتوقيع الأمم المتحدة وهيئات إدارة الانتخابات في ٢٥ تموز/يوليه، على وثيقة منقحة لمشروع الأمم المتحدة لدعم الانتخابات، وتعهد المانحون بتقديم دعم مالي إضافي يبلغ ٥٧ مليون دولار.

إن إجمالي عدد الناخبين الذي بلغ ٩ ملايين ناخب وناخبة، هو دلالة واضحة على رغبة الشعب الأفغاني في اختيار طريق الديمقراطية كمسار له، على الرغم مما يتعرضون له من تهديدات أمنية تعرض حياتهم للخطر. إننا نحيي شجاعة الشعب الأفغاني، الذي يؤكد من جديد على أن الحل السياسي في أفغانستان يجب أن يأتي بقيادة أفغانية، ويحدده الشعب الأفغاني بنفسه.

لدى حديثنا عن التطورات السياسية، فلا بد لنا أن نؤكد على أهمية المصالحة الوطنية وعملية السلام في أفغانستان. إننا نتابع عن كثب الحراك السياسي الحالي في مختلف المقاطعات الأفغانية، وما تخلله من تشكيل تحالفات سياسية بغية الترتيب للانتخابات المقبلة. وكلنا أمل أن يسهم ذلك الحراك، الذي يشمل مختلف الأحزاب السياسية، نحو تخفيض حدة التوتر، وتغليب المصلحة الوطنية فوق المصالح الحزبية. إن تعزيز المصالح الوطنية كان ولا يزال أمرا أساسيا. ويتعين على الحكومة وكافة الأطراف الأخرى، أن تعطي المصالح طويلة الأمد أولوية قصوى في سبيل إنهاء النزاع الأفغاني، وصولا للسلام والاستقرار المستدامين في أفغانستان.

كما ينبغي على المجتمع الدولي أن يستمر في تشجيعه ودعمه من أجل الوصول إلى تسوية سياسية شاملة. مرحبين بالمساعدة المقدمة من بلدان المنطقة والآليات الإقليمية ذات الصلة، ولا سيما منظمة التعاون الإسلامي، التي عقدت خلال الأسبوع الماضي اجتماعا بشأن أفغانستان، للتأكيد على مساندة جهود الحكومة في إحلال السلم والأمن والوفاق بين أطياف الشعب الأفغاني، بما في ذلك دعوة حركة طالبان إلى حوار مباشر وسلمي غير مشروط.

لقد أكد تقرير الأمين العام الأخير استمرار عدم استقرار الوضع الأمني في أفغانستان. فقد شهدنا جميعا خلال الفترة الماضية، ارتفاعا ملحوظا في العمليات الإرهابية نتيجة لقرب الانتخابات البرلمانية، كما تابعنا بقلق الاشتباكات المستمرة ما بين القوات الأفغانية والجماعات المسلحة كحركة طالبان وتنظيم داعش الإرهابي، والتي كان آخرها محاولة حركة طالبان في العاشر من آب/أغسطس الماضي السيطرة على مدينة غزني. وقد خلفت تلك المحاولة وراءها إصابات وخسائر عديدة في الأرواح في صفوف المدنيين العزل بمن في ذلك الكثير من النساء والأطفال.

إننا ندرك كل الإدراك بأن تزايد أعمال العنف والتهديد ما هي إلا محاولات يائسة من عناصر لا تؤمن بالديمقراطية ولا حقوق الإنسان ولا حتى ترغب في رؤية الاستقرار والأمان فهي تعتقد أنها من خلال تلك الأعمال الإرهابية التي استهدفت المراكز التعليمية والرياضية وأماكن التجمعات ستتمكن من إرهاب الناخبين وتأجيل العملية الانتخابية التي ستجري في شهر تشرين الأول/أكتوبر المقبل.

وكلنا أمل أن تتضاعف الجهود التي تبذلها السلطات الأفغانية من أجل حماية تلك المرافق العامة ومحاربة هذه الفئات الضالة، ونرحب في الوقت نفسه بقرار الحلفاء في حلف شمال الأطلسي، الالتزام بدعم البعثة غير القتالية وموافقتهم على تقديم الدعم المالي للقوات الأفغانية حتى عام ٢٠٢٤.

وختاما، تجدد دولة الكويت مساندتها لأفغانستان لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين من خلال تسوية تفاوضية دبلوماسية

ووقوفنا إلى جنبها في حربها ضد الإرهاب، ودعم جهودها الحثيثة من أجل بسط سيطرتها وسيادتها على كامل أراضيها، ونؤكد بأن أهمية التصدي للتهديد الذي يشكله الإرهاب، تكمن في الالتزام الجماعي بمكافحة هذه الآفة ومحاربتها، وفي إطار الإستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يود وفد بلدي أن يشكر السيد تاداميشي ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على تقديمه تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان (S/2018/824). ونود أيضا أن نشكر سفير أفغانستان والسيد رامز باختيار، ممثل الشباب الأفغاني، على إحاطاتيهما الإعلاميتين الممتازتين.

حيث أنه لم يعد يفصلنا سوى شهر واحد عن الانتخابات التشريعية والإقليمية، يرحب وفد بلدي بالتقدم الذي أحرزته اللجنة المستقلة للانتخابات في تنفيذ العملية الانتخابية، وعلى وجه التحديد تعيينها رئيسا جديدا لقسم الانتخابات؛ ووضع اللمسات الأخيرة على القوائم الانتخابية والشروع في رقمنتها؛ واختتام استلام الترشيحات، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني من أجل زيادة مشاركة المرأة في الإنتخابات واعتماد تدابير تسمح للإعلام والمجتمع المدني والأحزاب السياسية بمراقبة الانتخابات ورصدها. وتلاحظ كوت ديفوار أيضا التزام اللجنة الانتخابية المستقلة والبعثة وجهودهما لتنظيم الانتخابات في الوقت المناسب. وأخيرا، نرحب أيضا بالمساعدة المالية المقدمة من جانب بعض البلدان إلى تلك الهيئات لضمان التنفيذ السليم للجدول الزمني للإنتخابات.

ورغم جوانب التقدم الرئيسية القليلة هذه، لا يزال وفد بلدي يساوره القلق إزاء الحالة الاجتماعية والسياسية والأمنية في أفغانستان، مما قد يعرض عملية الإنتخابات للخطر في ظل ظروف تقوض مصداقيتها.

وفيما يخص الحالة الاجتماعية والسياسية، تستعد اللجنة الانتخابية المستقلة لوضع اللمسات الأخيرة على رقمنة قوائم الناخبين، وهي خطوة مهمة لضمان شفافية العملية الانتخابية، تم إغلاق مقرها في كابول واللجان المحلية في ثماني محافظات أخرى بسبب احتجاجات الأفراد الذين تم رفض ترشيحاتهم. وفي خضم هذه التوترات، يحث بلدي السلطات الأفغانية والأطراف الفاعلة السياسية وجميع أصحاب المصلحة على العمل معا من أجل التوصل إلى الحلول التوفيقية اللازمة لإجراء انتخابات نزيهة وشفافة وذات مصداقية في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر، في ظل بيئة سلمية.

وبالإضافة إلى ذلك، تحيط كوت ديفوار علما، مع الأسف، بالتقدم المحدود الذي أحرز في تنفيذ اتفاق السلام بين الحكومة والحزب الإسلامي. ونشعر بالقلق إزاء الآثار السلبية التي يمكن أن تترتب على تلك التأخيرات عند بدء المفاوضات للتوصل إلى اتفاق سلام مع الجماعات المسلحة في البلد.

وقد يؤدي تدهور الحالة الأمنية الناجمة عن هجمات حركة طالبان على قوات الأمن الأفغانية، وتلك التي يقوم بها الفرع المحلي لتنظيم داعش على السكان المدنيين إلى تعريض مشاركة العديد من الأفغان في الانتخابات المقبلة للخطر. ولذلك، من المهم تعزيز دعم جهود قوات الأمن الأفغانية من جانب المجتمع الدولي والبلدان المساهمة في بعثة دعم حلف الناتو من أجل التصدي للتهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة والحد من مستوى العنف في البلد. وفي ذلك الصدد، يلاحظ وفد بلدي مع الإرتياح التزام البلدان المساهمة في بعثة الدعم الحازم بالحفاظ على وجودها في البلد، إذا لزم الأمر، وكذلك تعهداتها بتمويل قوات الأمن الأفغانية حتى عام ٢٠٢٤. إننا نشجع جميع القوى العاملة في أفغانستان على زيادة تعزيز العمليات المشتركة مع قوات الدفاع والأمن في البلاد وفي المقاطعات الأكثر تضرراً من انعدام الأمن، حيث يمكن تقويض إجراء الإنتخابات.

وتساعد بعض التطورات الإيجابية الأخيرة على الحفاظ على الأمل في استعادة السلام والاستقرار في أفغانستان. وتشمل وقف الأعمال العدائية بين القوات المسلحة الأفغانية وحركة طالبان خلال احتفالات عيد الفطر، واجتماعات قادة حركة طالبان والسلطات السياسية الأفغانية خلال تلك الفترة؛ واجتماع ٣ ٠٠٠ من القادة الدينيين في كابول لدعوة حركة طالبان إلى طاولة المفاوضات مع السلطات السياسية الأفغانية؛ وزيادة مشاركة المجتمع المدني في البحث عن السلام من خلال المظاهرات والمسيرات وتجميع المبادرات في إطار التعاون الإقليمي لتعزيز البحث عن حلول للأزمة الأفغانية.

وترحب كوت ديفوار أيضا باعتماد استراتيجية السلام والمصالحة الوطنية الأفغانية التي قدمها مجلس السلام الأعلى، فضلا عن التدابير التي اتخذتها حكومة أفغانستان لتنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بالسلام والأمن وتمكين المرأة.

ويرحب بلدي بالتقدم الذي أحرزته الحكومة الأفغانية في مكافحتها للفساد وسعيها إلى الحد من اعتماد اقتصادها على المعونة الأجنبية. ونشجعها أيضا على مواصلة جهودها الرامية لمكافحة الاتجار بالمخدرات، الذي يتم من خلاله تمويل الإرهاب.

كما يدعو وفد بلدي إلى تعزيز التعاون بين مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمات الإقليمية ذات الصلة من أجل تعزيز القدرات الإقليمية لتحقيق التنمية والسلام.

في الختام، تؤكد كوت ديفوار من جديد الدور المركزي لعملية كابل، التي لا تزال حتى يومنا هذا النقطة المرجعية الرئيسية لإحلال السلام الدائم في أفغانستان.

السيد وولديجيريما (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن نشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن الحالة في أفغانستان (S/2018/824) وأنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ونقدر الإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص ياماموتو ونشعر بالامتنان للسفير سايكال والسيد بختيار على ملاحظاتهما.

لا شك في أن أفغانستان لا تزال تواجه تحديات متعددة ومعقدة لأمنها واستقرارها وتنميتها. ويواصل شعبها دفع ثمن باهظ لعدم الاستقرار والعنف، لا سيما جراء استخدام الأجهزة المتفجرة الارتجالية، وهي السبب الرئيسي في وقوع إصابات بين المدنيين خلال النصف الأول من هذا العام. ونكرر إدانتنا القوية للهجمات الإرهابية الأخيرة في كابل وأجزاء أخرى من البلد. ويجب علينا مرة أخرى أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تعاطفنا وتضامننا مع شعب وحكومة أفغانستان لفقدان عدد كبير من أرواح المدنيين.

ولا يمكن ضمان أمن واستقرار أفغانستان على المدى الطويل إلا من خلال عملية مصالحة سياسية شاملة يقودها الأفغان ويملكونها. ونجدد الإعراب عن تقديرنا لاقتراح الرئيس غاني إجراء مفاوضات مباشرة مع حركة طالبان. ونلاحظ أن تلك المفاوضات تحظى بدعم واسع وقوي من جانب الأفغان والمجتمع الدولي. ومع ذلك، لن يحدث هذا أي أثر ما لم تقبل حركة طالبان العرض وتدخل في محادثات سلام مباشرة بدون أية شروط مسبقة.

إن تنظيم الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات في أجواء سلمية وديمقراطية في غضون الإطار الزمني المقترح يعدّ أمراً هاماً بالفعل، على حدّ قول الممثل الخاص السيدّ ياماموتو. يكتسي إجراء العملية الانتخابية في أجواء سلمية أهمية بالغة لتمكين الناس من ممارسة حقهم في التصويت بحرية، دونما

خوف أو تهديد بانعدام الأمن، غير أن تنفيذ عملية انتخابية شاملة وذات مصداقية في ظل هذا السياق يبقى تحدياً.

وقد أُحرز من دون أي شك تقدم في مجال التحضير للانتخابات، ولكن ثمة حاجة إلى تسريع وتيرة هذه الجهود وبناء الثقة في العملية الانتخابية بفضل إسهام جميع الجهات المعنية ذات الصلة ومشاركتها. وهو أمر أساسي لضمان تنظيم الانتخابات تنظيماً ناجحا وفي أوانه. وتقع على عاتق جميع الجهات المعنية الأفغانية مسؤوليات هامة للغاية في هذا الصدد. ونأمل أنها ستُبدي ما يلزم من إرادة سياسية ومن التزام للاضطلاع بدورها من أجل تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في أفغانستان.

لا يمكن التصدي على نحو فعال للتحدي الذي يهدد السلام والأمن في أفغانستان دون نمو اقتصادي وتنمية مستدامين وشاملين للجميع. ولذلك فإن حكومة الوحدة الوطنية في حاجة إلى دعم المجتمع الدولي المنسق والشامل. يجب علينا توفير الدعم اللازم لتشجيع الحكومة ومساعدتها على الاضطلاع بالإصلاحات السياسية والأولويات الإنمائية الوطنية الواردة في الإطار الوطني للسلام والتنمية في أفغانستان. ومن الحيوي أن يواصل المجتمع الدولي مشاركته وأن يفي بالتزاماته. ويحدونا أمل صادق في أن يتيح مؤتمر جنيف الوزاري فرصة لتجديد التزامات المجتمع الدولي السياسية إزاء أفغانستان وتشجيع تنفيذ تلك الالتزامات.

إن العمل المتواصل الذي تضطلع به الأمم المتحدة دعماً لأفغانستان يعدّ ذا أهمية بالغة في ظل هذه المرحلة الحاسمة. وعليه، فإننا نثني على العمل النشط الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة بالتعاون مع حكومة أفغانستان وشعبها، تماشيا مع ولايتها. ونأمل أنها ستواصل بذل جهودها الرامية إلى تعزيز مبادرات محادثات السلام والمصالحة والحوار ودعمها، وتوسّع نطاق تلك الجهود، فضلاً عن الدعم الذي تقدمه لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفغانستان.

السيد أورنيوس سكاو (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*):أود في البداية أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام ياماموتو على إحاطته الإعلامية، وعلى العمل الهام الذي تضطلع به في أفغانستان بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

كما أود أن أشكر السيد رامز بختيار على تشاطر أفكاره القيمة بعد ظهر هذا اليوم. وبما أن أكثر من ٦٠ في المائة من السكان في أفغانستان دون سن الـ٢٥ عاما، من الواضح أن المستقبل يكمن بين أيدي الشباب. وتماشيا مع القرار ٢٤١٩ (٢٠١٨)، بشأن الشباب والسلام والأمن، ينبغي أن يشارك الشباب على نحو نشط ومجد في جميع عمليات صنع القرار، بما في ذلك في المجلس.

والحل الوحيد الممكن للنزاع في أفغانستان هو عملية يتولى زمامها الأفغان ويقودونها. وفي هذا الصدد، نشيد بالخطوات غير المسبوقة التي اتخذتها الحكومة الأفغانية هذا العام. ومن المؤسف للغاية أن حركة طالبان لم تقبل عرض وقف إطلاق النار من الجانبين، وننضم إلى الآخرين في حث حركة طالبان على الكف عن جميع أعمال العنف والشروع فوراً في محادثات مع الحكومة. ويجب أن تكون عملية السلام شاملة للجميع، وأن تُشرك النساء والشباب، إذا ما أريد لأي اتفاق أن يكون مستداما.

وكما قال الآخرون، فإن الانتخابات المقبلة ستكون حاسمة بالنسبة لمستقبل أفغانستان. والقدرة على كفالة انتخابات ذات مصداقية ستكون اختبارا لخطة الإصلاح الأفغانية ونقطة حاسمة صوب تحقيق الاستقرار الطويل الأجل وتعزيز الديمقراطية. إن تهيئة الظروف اللازمة مسؤولية تتشاطرها الحكومة والمعارضة وهيئات إدارة الانتخابات. ويجب على المؤسسات المسؤولة أن تتناول المسائل التحضيرية غير المحسومة دون مزيد من التأخير. وأي محاولة لإعاقة عمل هيئات إدارة الانتخابات تُعدّ أمراً غير

مقبول. ويتعين اتخاذ التدابير الأمنية المناسبة لمنع أي هجوم على الانتخابات والأعمال التحضيرية لها. ويجب أن يكون بوسع النساء والرجال الترشح للمناصب الانتخابية بأمان، وخوض حملاتهم الانتخابية بحرية، وبطبيعة الحال، التصويت. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لضمان تمكن النساء في المناطق النائية والريفية أيضا من التصويت. لبعثة الأمم المتحدة ولاية واضحة للنهوض بمشاركة المرأة، وإننا نشجع التعاون الوثيق مع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في هذا العمل.

وإن الدعم الدولي المتسق والمنسق لجهود السلام الوطنية في أفغانستان أمر بالغ الأهمية. فيجب على جميع الجهات المعنية الآن، ولا سيما البلدان المجاورة، أن تنفذ التزامها بدعم التوصل إلى حل سياسي. ولا يزال دور البعثة في دعم تلك الجهود مهما. وسيكون مؤتمر جنيف الوزاري بشأن أفغانستان في تشرين الثاني/نوفمبر بمثابة فرصة هامة تجمع الجهات المعنية الرئيسية معاً. وينبغي للمؤتمر أن يركز على تقييم خطة الإصلاح التي اتفقت عليها كل من أفغانستان والمجتمع الدولي، بما في ذلك إجراء الانتخابات البرلمانية، وجهود مكافحة الفساد، وتنفيذ خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

إن الحالة الإنسانية في أفغانستان في تدهور. إذ بات زهاء ٤,٢ ملايين شخص الآن في حاجة إلى المساعدة الإنسانية جراء النزاع والجفاف. وقد أفضت هذه الحالة إلى ارتفاع عدد الأشخاص المشردين داخليا. إن تأمين سبل وصول آمنة ولا تشوبها معوقات أمر بالغ الأهمية. ومن الضروري أيضا كفالة التنسيق الوثيق بين الجهود الإنسانية والإنمائية، بما في ذلك في مجال التخفيف من آثار تغير المناخ.

وإن الهجمات المستمرة والفظيعة في كابل وفي جميع أنحاء البلد، بما في ذلك الهجمات التي تستهدف مدارس الفتيات والأقليات الدينية والصحفيين، يجب إدانتها بأشد العبارات. وجميع الهجمات المقترفة بحق المدنيين، بما فيها تلك التي تستهدف العاملين في مجال المساعدة الإنسانية والتنمية، غير مقبولة. ويجب على جميع الأطراف الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وفي هذا السياق، فإن توثيق الإصابات في صفوف المدنيين الذي تضطلع به البعثة يعد ذا أهمية.

وفي ظل استمرار الهجمات على المدنيين وتدهور الحالة الإنسانية، قد تبدو التحديات في أفغانستان في بعض الأحيان قاهرة. لكن الزخم المتجدد لتحقيق عملية السلام والانتخابات المقبلة تتيح فرصا لتغيير المسار. وينبغي لنا أن نغتنم تلك الفرصة معاً. وبوصف السويد بلدا صديقا وشريكا لشعب أفغانستان منذ أمد طويل، فستواصل الاضطلاع بدورها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الولايات المتحدة.

نشكر الممثل الخاص للأمين العام ياماموتو على إحاطته الإعلامية، وإننا ممتنون بوجه خاص لممثل الشباب الأفغاني رامز بختيار لتشاطر المنظور الحاسم والهام للشباب والمجتمع المدني في أفغانستان، ولا سيما فيما يخص الانتخابات المقبلة.

في الأسبوع الماضي، تسلل رجل يرتدي حزاما ناسفاً وسط جمع من المتظاهرين المحتجين على قائد شرطة محلية متهم بالفساد في شرق أفغانستان. ففجر الرجل نفسه حاصداً أرواح ٧٠ آخرين تقريباً. فيما جُرح المئات. وفي وقت سابق من نفس اليوم، قتل فتى في الـ ١٤ من عمره وأصيب أربعة آخرون بجروح عندما انفجرت قنبلتان أمام مدرسة في جلال آباد.

هذه هي الحالة الخطرة والصعبة التي تواجه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وشعب أفغانستان فيما يدنو موعد الانتخابات البرلمانية في أفغانستان في تشرين الأول/أكتوبر. إذ تسعى الجماعات المتطرفة العنيفة إلى بث الخوف بين أفراد الشعب الأفغاني وهز ثقة بعضهم في بعض. ومما لا شك

فيه أن هجماتها سوف تتكثف. ويبدو أنها تود العودة إلى العنف القبلي العقيم الذي عرفته الحرب الأهلية في التسعينات، ومهّد الطريق لحكم طالبان الغاشم.

وتؤيد الولايات المتحدة تأييدا كاملا تنظيم انتخابات برلمانية في أفغانستان في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، نأمل أن تكون شفافة وذات مصداقية وأن تُجرى في أوانها، فضلاً عن الانتخابات اللاحقة التي سيختار خلالها الشعب الأفغاني رئيسه في نيسان/أبريل ٢٠١٩. ولكن تنظيم انتخابات ذات مصداقية وفي أوانها لن يتحقق بسهولة. إذ ينطوي بناء ديمقراطية ما بالضرورة على إرساء الثقة والائتمان بين أفراد الشعب في نزاهة النظام، إلى جانب الإيمان بقدرة ورغبة المنتَخبين في تحسين حياة الشعب. وكخطوة أولى في هذه العملية، يجب تسجيل الناخبين وتوخي الدقة والشفافية في ذلك قدر الإمكان، مع ضمان إتاحة الفرص لمشاركة المرأة وإسماع صوتها. والأهم من ذلك، فإن الأمر يرتهن بسلامة الأشخاص الذين يخوضون الحملات، ويسجلون القوائم، ويصوتون في الانتخابات.

واليوم، فإن الأعمال التحضيرية للانتخابات البرلمانية والرئاسية في أفغانستان بلغت مرحلة حاسمة. وتضطلع بعثة الأمم المتحدة بدور أساسي في دعم اللجان الانتخابية لأفغانستان فيما تحضر لعملية التصويت. ونود أن نعترف بوجه خاص ونشكر الممثل الخاص ياماموتو وفريقه على عملهما الدؤوب في ظل ظروف صعبة للغاية. وفي إطار التحضير لإجراء انتخابات موثوقة في أوانها، ترحب الولايات المتحدة بالجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية للمضي قدما بعملية السلام مع حركة طالبان. إن الشعب الأفغاني يدعو إلى السلام

واستجاب الرئيس غني لدعوتهم. ويقينا، فإن الكرة الآن في ملعب طالبان. وعليها أن تأتي إلى طاولة المفاوضات وأن تنخرط في محادثات سلام بدون شروط مسبقة.

والخيار أمام طالبان – إما أن تصبح عتيقة في أفغانستان القديمة أو أن تزدهر في أفغانستان جديدة. وليست طالبان فحسب، بل جميعنا أمام نقطة تحول في النزاع الأفغاني. والمستقبل الآمن والمزدهر في أفغانستان لن يتأتى إلا بإرادة شعبها ومن خلاله. وهذا هو الهدف الذي يتعين على مجلس الأمن والمانحين الدوليين والمجتمع الدولي الأوسع أن يكرسوا أنفسهم من أجله في الأسابيع والأشهر القادمة الحاسمة.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل تركيا.

السيد سينيرليوغلو (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن تقديرنا للسيد تاداميتشي ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية، والسفير محمود سايكال، الممثل الدائم لأفغانستان، على بيانه. كما نشكر الأمين العام على تقريره (S/2018/824).

نجتمع اليوم في منعطف حاسم آخر في أفغانستان. وإذ نقترب من منتصف عقد التحول، فقد أحرز تقدم كبير في البلد على جبهات متعددة، بما في ذلك في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية. ولكن لا تزال هناك تحديات معقدة يتعين معالجتها من أجل إرساء وتوطيد دعائم السلام والأمن والازدهار في أفغانستان. ونتطلع إلى انعقاد المؤتمر الوزاري في جنيف بشأن أفغانستان في وقت لاحق من هذا العام، الذي سيتيح فرصة مهمة للمجتمع الدولي لتجديد التزامه بمساعدة أفغانستان في جهودها لتأمين مستقبل أفضل. وسوف أركز في بياني عصر هذا اليوم على ثلاث مسائل رئيسية في هذا الصدد.

أولا، فيما يتعلق بالانتخابات المرتقبة في البلد، يفصلنا شهر تقريبا عن إجراء الانتخابات البرلمانية في أفغانستان، المزمع عقدها في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. وعقد هذه الانتخابات بنجاح مهم لكل جهودنا لمساعدة أفغانستان على تحقيق

الاستقرار والأمن والازدهار. بيد أن الانتقادات اللاذعة والمتكررة لعملية الانتخابات باتت مصدر قلق، فقد يفضي ذلك إلى ظروف يمكن أن تؤدي إلى حرمان عدد كبير من الناخبين من حق التصويت. كما أن الحالة الأمنية المتردية قد تؤدي إلى نتائج مماثلة. وما زلنا نأمل في اعتماد تدابير فعالة وسريعة لتصحيح هذا الوضع.

ولا تزال البيئة السياسية المجزأة في أفغانستان مبعث قلق آخر. وندعو جميع أعضاء حكومة الوحدة الوطنية، فضلا عن الأطراف الفاعلة السياسية البارزة الأخرى، للعمل معا وتوحيد الجهود الرامية إلى إجراء انتخابات ذات مصداقية والمضي قدما بعملية السلام.

وهذا يقودني إلى النقطة الثانية، بشأن جهود إرساء السلام الدائم والمصالحة. إن عملية للسلام والمصالحة يقودها الأفغان ويملكون زمامها تظل أساسية لتحقيق سلام دائم في البلد. ونرحب بالخطوات المشجعة التي اتخذتها الحكومة الأفغانية مؤخرا لهذا الغرض. وفي هذا الصدد، كان من دواعي سرورنا احترام وقف إطلاق النار المؤقت خلال عيد الفطر. وهذا التطور غير المسبوق بين بجلاء تطلعات الشعب الأفغاني الصادقة إلى السلام. ومن المؤسف أن وقف إطلاق النار على نحو مماثل لم يتحقق خلال عيد الأضحى. وأود التأكيد على أن تركيا لا تزال على استعداد للإسهام في جهود السلام والمصالحة التي يقودها ويتولى زمامها الأفغان. إن للأمن والاستقرار والازدهار في أفغانستان أهمية رئيسية بالنسبة للبلدان المجاورة والمنطقة، فضلا عن صون السلم والأمن العالميين.

النقطة الثالثة والأخيرة تتعلق بالحاجة إلى تعزيز جهود التعاون الإقليمي. ونرى أن الحاجة إلى التصدي للتحديات التي ما زالت تواجهها أفغانستان تشكل أولوية متقدمة لبلدان المنطقة والمجتمع الدولي برمته. وبناء وتوطيد مناخ حقيقي من الثقة والتعاون لا يزال ضروريا من أجل تعزيز جهود التعاون الإقليمي بما يحقق المنفعة المتبادلة. ورؤيتنا لأفغانستان ما زالت تتمثل في بلد ينعم بالسلام والأمن والاستقرار ويتمتع بعلاقات جيدة وتعاونية مع جيرانه، بينما يظل مركزا لمشاريع التعاون الإقليمي الكبرى في مجالات البنية الأساسية والتجارة والنقل.

ومن هذا المنطلق، تواصل تركيا الإسهام في جهود التعاون الإقليمي من أجل أفغانستان. ويسعدنا أن نتشارك في رئاسة عملية قلب آسيا – اسطنبول هذا العام، إلى جانب أفغانستان، تماشيا مع دعمنا المستمر. وسيعقد الاجتماع الثاني لكبار المسؤولين في العملية هنا في نيويورك في ٢٨ أيلول/سبتمبر، على هامش الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة. وسيكون استعراض تنفيذ تدابير بناء الثقة في إطار العملية ضمن بنود جدول الأعمال. ونتطلع إلى مناقشات مثمرة في هذا الاجتماع.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بالعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تحت قيادة الممثل الخاص ياماموتو في مساعدة الحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني في مساعيهما من أجل أن تكون أفغانستان مستقرة تنعم بالسلام والازدهار. وأود أيضا أن أؤكد التزام تركيا بمواصلة الوقوف إلى جانب حكومة أفغانستان وأشقائنا وشقيقاتنا الأفغان ما دامت هناك حاجة إلى مساعدتنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

السيدة لودهي (باكستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أنا أيضاً أن أستهل بياني بتوجيه الشكر للممثل الخاص للأمين العام ياماموتو على إحاطته الإعلامية.

لا تزال الحالة في أفغانستان مصدر قلق للمجتمع الدولي بأكمله. والحرب طويلة ما زالت مستمرة، وقد تفاقمت بفعل الإرهاب والتوترات العرقية والإقليمية، واقتصاد هش. ومعاناة الشعب الأفغاني الملحمية مستمرة، مسجلة فترة قياسية أخرى

في الإصابات بين المدنيين، ويشهد على ذلك تقرير الأمين العام (S/2018/824). وبحسب تعبير منظمة رصد حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش)، ''المدنيون يخسرون الحرب في أفغانستان''. وزاد تصاعد العنف مؤخرا من تفاقم المعاناة الطويلة للشعب الأفغاني. وندين بشدة جميع الهجمات الإرهابية في أفغانستان. فلا يمكن أن يكون هناك مبرر للقتل العشوائي للأطفال والنساء والرجال الأبرياء.

وبغض النظر عن أفغانستان نفسها، ما من بلد عانى لأكثر من أربعة عقود من الحرب والاضطرابات والتدخلات الأجنبية في أفغانستان، وما من بلد سيكسب من إقرار السلام هناك أكثر من بلدي، باكستان. ولسنوات عديدة، دأب عمران خان، رئيس وزراء باكستان المنتخب حديثاً، على إعلان أنه لا يمكن استعادة السلام في أفغانستان إلا من خلال تسوية سياسية تفاوضية بين الأطراف الرئيسية. وفي خطابه الأول إلى الأمة بعد الانتخابات، أكد رئيس الوزراء خان دعم باكستان للسلام والاستقرار والازدهار في أفغانستان.

وكانت أفغانستان أيضاً أول بلد يزوره وزير الخارجية شاه محمود حسين قريشي خلال عطلة نهاية الأسبوع الماضي، وهي إشارة واضحة على الأهمية التي توليها حكومتنا الجديدة لعلاقاتها مع أفغانستان والتزامها بتعزيز السلام والاستقرار في ذلك البلد. وكانت رسالته في كابل أن باكستان لا تزال على استعداد للقيام بدور بناء في تيسير السلام والمصالحة في أفغانستان.

وهناك بعض الدلائل على أن التفاوض من أجل وضع حد للحرب التي طال أمدها في أفغانستان ربما يكون ممكنا. وقد تعززت آمال السلام في حزيران/يونيه الماضي عندما أعلن الرئيس أشرف غني وقف إطلاق النار خلال الاحتفالات الدينية بعيد الفطر، وفعلت حركة طالبان الأفغانية نفس الشيء. ولأيام قليلة، لوحظ وقف إطلاق النار بشكل شامل في جميع أنحاء البلد من جانب الحكومة وحركة طالبان أفغانستان. وإلى جانب الرغبة العامة في السلام، أكد وقف إطلاق النار أن السلام ممكن إذا كانت هذه رغبة الأطراف الرئيسية في أفغانستان.

وباكستان ترحب بإقرار إدارة ترامب بأن تسوية سياسية تفاوضية هو الخيار الأمثل لإنهاء الحرب الأطول. وما فتئت باكستان تحث هذا المسار لأكثر من عقد. وقد أعلنت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي باستمرار أنه لا يوجد حل عسكري للنزاع، وأنه يجب أن ينتهي من خلال تسوية سياسية تفاوضية.

غير أن الاتفاق على إطلاق عملية تفاوضية ليس بسيطا ولا سهلا. وقد أجهضت عدة محاولات سابقة بإجراءات أحادية. وهناك القليل من الثقة بين الخصوم الرئيسيين. وحددت بعض الأطراف الرئيسية شروطا مسبقة لبدء ومواصلة عملية الحوار. والمسؤولية الرئيسية عن اغتنام الفرصة تقع على عاتق الأطراف المعنية مباشرة في الصراع الأفغاني. وما لم تبد الأطراف مرونة، فقد تشهد المفاوضات الجادة من أجل التوصل إلى تسوية سياسية مزيدا من التأخير. ولتهيئة بيئة ملائمة لمحادثات السلام، ينبغي أن تتفق الأطراف كافة على وقف تصعيد العنف، إن لم يكن وقف العنف. ومن جانبها، ستقوم باكستان بنشاط بتشجيع ودعم وتيسير جميع الجهود الرامية إلى إطلاق عملية جادة وذات مصداقية.

إن تحقيق السلام والمصالحة الوطنية عن طريق التفاوض أمر أساسي لتمكين الشعب الأفغاني والمجتمع الدولي من التصدي للوجود المتنامي لداعش في أفغانستان والقضاء عليه.

إن داعش وعدداً من الجماعات الإرهابية التي تعمل تحت مظلتها، بما في ذلك حركة طالبان وجماعة الأحرار، تشكل خطراً على أفغانستان وجيرانها، بل في الواقع على العالم. ونتفق مع الوفد الروسي في أن ثمة حاجة إلى جهد دولي لدحر تنظيم داعش في أفغانستان.

إن التعاون بين باكستان وأفغانستان عنصر حيوي في السعي إلى تحقيق السلام والأمن في أفغانستان والمنطقة بأسرها. وتعزيز العلاقات الثنائية من أولويات الحكومة الجديدة في بلدي. وتوفر خطة العمل الأفغانية الباكستانية للسلام والتضامن إطاراً للعمل الشامل والمنظم بين بلدينا. وقد عُقدت الجلسة الافتتاحية لتلك الهيئة في كابل في تموز/يوليه، وسيمكننا تفعيل أفرقتها العاملة الخمسة من معالجة جميع المسائل الثنائية، بما في ذلك توسيع نطاق التفاعل الاقتصادي وإدارة الحدود وإعادة اللاجئين إلى الوطن.

وقد اتخذنا عدداً من المبادرات الرامية إلى دعم التنمية الاقتصادية في أفغانستان. وبناء على طلب كابل، ألغت باكستان رسوم الاستيراد على الواردات من أفغانستان. ونتيجة لذلك، سُجلت زيادة كبيرة في الصادرات الأفغانية إلى باكستان في عام ٢٠١٨.

كما أننا على استعداد لتقديم كل دعم ممكن إلى كابل للتغلب على التحدي المتنامي الذي يمثله الإنتاج والاتجار غير المشروعين بالمخدرات. وينبغي على المجتمع الدولي أيضاً أن يفعل المزيد لمساعدة أفغانستان في وضع استراتيجية شاملة للتصدي لهذه المشكلة.

وأخيراً، أود أن أقول إن روابط الدم واللغة والعقيدة والجغرافيا والتاريخ التي تربط بين شعبي باكستان وأفغانستان غير قابلة للتغيير ولا للفصم. ومصيرانا مترابطان وسيظلان كذلك. إن التعاون بين باكستان وأفغانستان هو من المصالح المتبادلة والحيوية لكلا البلدين. ونحن ملتزمون بالعمل مع الحكومة الأفغانية لتحسين علاقاتنا الثنائية وتعزيز السلام والاستقرار – في بلدينا وفي جميع أنحاء المنطقة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد أربايتر (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولاً أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد تاداميتشي ياماموتو، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات عن الحالة في أفغانستان. وأود أيضاً أن أعرب عن خالص تقديري للسيد رامز بختيار على إحاطته الإعلامية. وأنا الآن من متابعيه على تويتر، وأعلم أن اليوم قد كان مشوّقاً ومرهقاً للأعصاب على حد سواء بالنسبة إليه، ولكن يجب أن أقول له إننا نأمل أن نرتقي إلى مستوى توقعاته، وبالتالي إلى تطلعات جميع الشباب الأفغان.

سأتناول اليوم ثلاث نقاط: حالة الشباب، والمؤتمر الوزاري في جنيف، والانتخابات البرلمانية المقبلة.

فيما يتعلق بالشباب، تُثني كندا على مجلس الأمن لتركيز هذه المناقشة الفصلية على هذا الموضوع. وكما أشار كثيرون غيري، في بلد حيث أكثر من ٦٠ في المائة من السكان هم ممن دون سن ٢٥ سنة، بات إشراك الشباب والأخذ بآرائهم في تحديد الحلول أكثر أهمية من أي وقت مضى. وإذا انتُخبت كندا لعضوية مجلس الأمن للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢، يمكن الاعتماد علينا لدعم جهد مستمر وموسّع لإشراك أصوات الشباب بانتظام في هذه المناقشات. وفي أفغانستان، من الواضح أن الحصول العادل على الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك التعليم، لا يزال عنصراً أساسياً في دعم الشباب. وهذا مهم بشكل خاص بالنسبة للفتيات والشباب من الأقليات العرقية والدينية.

إن التقدم المحرَز منذ عام ٢٠٠١ فيما يخص التحاق الأطفال بالمدارس أقل ما يوصف به هو أنه رائع. ومع ذلك، فإن ما يقرب من ٤ ملايين طفل، ومعظمهم من الفتيات، لا يزالون خارج المدرسة اليوم. وقد حفزت إمكاناتهم الهائلة غير المستغلة وزارة التعليم الأفغانية على العمل مع كندا وغيرها من الجهات المانحة لوضع سياسات قائمة على المجتمع المحلي تزيد من فرص الحصول على التعليم في المناطق الريفية والنائية. وتفخر كندا، في ريادتها لهذه السياسة، بأنها ساعدت على إنشاء أكثر

من ٢٠٠ ٩ مدرسة مجتمعية تخدم أكثر من ٠٠٠ ٢٧٣ من الطلاب، أكثر من ٨٠ في المائة منهم من الفتيات.

(تكلم بالفرنسية)

وتتطلع كندا إلى المشاركة في المؤتمر الوزاري المقبل في جنيف المعني بأفغانستان، المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر، وستولي اهتماماً كبيراً لتقييم الحكومة الأفغانية نفسها للتقدّم المحرز حتى الآن ونَهجها المتوخى لمعالجة العقبات المتبقية. ويحدونا الأمل في أن نسمع المزيد عن الكيفية التي تنوي بها الاستمرار في زيادة مشاركة المرأة في الشؤون العامة والحد من العنف الجنساني. ونأمل في أن نعرف المزيد عن تنفيذ سياساتها الرامية إلى تعزيز الشفافية في الميزانية وزيادة مساءلة الحكومة، ولا سيما في قطاع الأمن. ونحن ننتظر بفارغ الصبر معلومات مستكملة عن جهودها الرامية إلى تعزيز قدرة الحكومة على تقديم الخدمات وضمان الحكم الرشيد. كل تلك المجالات ستكون حاسمة لنجاح عقد التحول.

وتشكّل الانتخابات البرلمانية المقبلة معلماً هاماً آخر. وقد حظيتُ بزيارة شخصية لأفغانستان قبل موعد الانتخابات الرئاسية التاريخية التي جرتْ في عام ٢٠٠٤ وبالمساعدة في تنظيم التدريب للموظفين الجدد في البرلمان الأفغاني في عام ٢٠٠٦. والتقيتُ بالعديد من المتطوعين والمسؤولين والسياسيين المدهشين من جميع أنحاء أفغانستان وقد أذهلني آنذاك، كما هو الحال الآن، عمقُ التزامهم ببلدهم والتنوع الرائع في الخبرة والمنظور لديهم.

(تكلم بالإنكليزية)

إن كندا ملتزمة تماماً بدعم أفغانستان في سعيها إلى الاستفادة من هذا التنوع، بما في ذلك عن طريق تعزيز المشاركة الكاملة للمرأة والمجتمعات المحلية المهمشة في الانتخابات المقبلة. وكما هو الحال في كل مكان، فالمشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في عمليات صنع القرار تعزز العمليات والقرارات ذاتها على حد سواء، الأمر الذي يؤدي إلى نتائج أفضل وأكثر استدامة. وأثني، في هذا الصدد، على اللجنة الانتخابية المستقلة على سياستها الجنسانية وجهودها الملموسة لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة. وأود أيضاً أن أشير إلى الجهود الهائلة التي تبذلها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني مثل مؤسسة الانتخابات الشفافة لأفغانستان ومركز تعليم المرأة الأفغانية في سبيل تعزيز حقوق النساء والفتيات والأقليات العرقية والدينية.

وإننا نرحّب بالمثل بعمل الأمم المتحدة وشركائها الآخرين في توزيع بطاقات الاقتراع في المناطق الريفية قبل الانتخابات. ونشجّع السلطات الوطنية الأفغانية على أن تواصل العمل بنشاط لمعالجة المخالفات وتعزيز وحماية حقوق الأشخاص في المجتمعات المحلية الريفية، ولا سيما النساء من المرشحين والناخبين، على المشاركة في الحياة السياسية والشؤون المدنية. إن شمولهن ضروري لنزاهة الانتخابات.

وفيما تقترب أفغانستان من قطع نصف عقد التحول الخاص لديها، فإن الأمين العام محق في الإشارة إلى الحاجة الملحة إلى أن يبدي الزعماء السياسيون وحدة الهدف في توجيه أفغانستان نحو مزيد من الاستقرار والاعتماد على الذات. ونتطلع إلى أن تأخذ الحكومة الأفغانية زمام المبادرة، كما يفعل شباب أفغانستان بلا شك. وستواصل كندا العمل مع الحكومة الأفغانية والأمم المتحدة وشركائنا الدوليين والمجتمع المدني في هذا الجهد – لأننا نعلم أننا، من خلال العمل معاً، يمكننا أن نساعد الشباب مثل السيد بختيار على بناء أفغانستان تنعم بالسلام وشمول للجميع والقدرة على الصمود، وهو ما جسده لنا جميعاً بشكل واضح.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد أكبر الدين (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئاسة الولايات المتحدة على عقد هذه المناقشة بشأن الحالة في

أفغانستان. وأود أيضاً أن أشكر السفير محمود سايكال، ممثل أفغانستان، على بيانه الرصين؛ والشاب رامز بختيار، أول مبعوث للشباب لأفغانستان، على مناشدته المتحمسة إلى مجلس الأمن لدعم تطلعات الشباب في أفغانستان؛ وأشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ياماموتو، على إحاطته الإعلامية.

يبيّن تقرير الأمين العام الأخير (S/2018/824) والبيانات التي أدلي بها في وقت سابق اليوم الحالة الأمنية المتردية الناجمة عن تزايد التمرد المرتبط بالشبكات الإجرامية والإرهابية. إن التحديات التي تطرحها الحالة المتدهورة لا تعني أننا ينبغي أن نقبل ببساطة عدد القتلى على أنه أمر حتمي. بدلاً من ذلك، ينبغي لنا أن نعزز روحنا الجماعية لدعم حكومة أفغانستان وشعبها وقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية الشجاعة في مواجهة وحشية أولئك الذين اجتمعوا معاً ليبطشوا بلا رحمة بحياة الناس العاديين في أفغانستان.

يتناول مجلس الأمن العديد من حالات النزاع. ويجري تناول العديد منها مرات عديدة كل ثلاثة أشهر. وتكفل لنا الحالة في أفغانستان، بكل المقاييس، أن نهج العمل المعتاد المتبع بشأنها حتى الآن ينبغي أن يُعاد النظر فيه. إن طريقة معالجة المجلس للمسألة من خلال المناقشات الفصلية وقرار سنوي ربما كانت تفي بالغرض في الماضي.

وتتطلب هذه الحالة المزيد من الاهتمام للنظر فيما إذا كانت تتناسب مع الخطر على السلام والأمن الإقليميين الناجم عن النزاع الدائر في أفغانستان.

وخلال الأشهر القليلة الماضية، تابعنا بأمل وتوقع مختلف جهود ومبادرات السلام التي اتخذتها الحكومة والشعب في أفغانستان نحو تحقيق السلام في بلدهم الذي مزقته الحرب. وللأسف، رفضت حركة طالبان الدعوات الأخيرة لوقف إطلاق النار من قبل الحكومة الأفغانية والمجتمع المدني، بما في ذلك القيادات الدينية المختلفة. إنها في الواقع تميل إلى التعامل مع هذه المبادرات بمزيد من الازدراء، وزياد العمليات الهجومية، بينما يستعد البلد لإجراء الانتخابات البرلمانية.

وجميعنا نعلم أنه لا يوجد حل عسكري للمسألة. غير أن حركة طالبان، بمساعدة أنصارها، تواصل العمليات العسكرية وترتكب أعمال عنف ودمار في عدة أجزاء من أفغانستان، مثل الهجوم الأخير الذي شنته في غزني. هذه الهجمات يخطط لها ويشنها أولئك الذين تأويهم الملاذات الآمنة في جوار أفغانستان. لقد وفرت هذه الملاذات الأمن لسنوات لخطط ظلامية لدى شبكات إرهابية مندمجة أيديولوجيا وتشغيليا مثل حركة طالبان، وشبكة حقاني، وداعش، والقاعدة والمنتسبين لها المحظورين، مثل جماعة لشكر طيبة وجيش محمد. وتستمد خطط تلك المنظمات مصادرها المالية ليس فقط من الابتزاز والضرائب والرسوم القسرية، بل إنها تستفيد كثيرا من الشبكات الإجرامية التي تدير عصابات الاتجار بالمخدرات وسرقة الموارد الطبيعية لأفغانستان. وتشير بعض التقديرات إلى أن ٦٠ في المائة من إيرادات حركة طالبان تأتي من تجارة المخدرات. ويقال إن زراعة الخشخاش هي أكبر المحاصيل النقدية في المناطق التي تسيطر عليها طالبان.

ويركز القرار ٢٤٠٥ (٢٠١٨)، الذي اعتمد في وقت سابق من هذا العام، علىالصلات بين التطرف والإرهاب وإنتاج المخدرات والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية لأفغانستان. ومع ذلك، فإنه لا يرقى إلى مستوى التوقعات في السعي إلى شل تجارة المخدرات التي تديرها حركة طالبان. كما أن تقرير الأمين العام الحالي لم يتناول تلك المسألة الرئيسية بطريقة مناسبة.

ودعونا لا ننسى أن هناك نماذج متاحة للحد من الاتجار غير المشروع من جانب الشبكات الإرهابية. فعلى سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أنه عندما استهدفت عائدات النفط للدولة الإسلامية، انخفضت بنسبة حوالي ٩٠ في المائة على مدى ثلاث سنوات، من عائد شهري يبلغ ٥٠ مليون دولار إلى ٤

مليون دولارا فقط. وعلى النقيض من ذلك، فإن إنتاج الأفيون في المناطق التي تسيطر عليها حركة طالبان يقدر بنسبة ٨٥ في المائة من الإنتاج العالمي غير المشروع، وتقدر قيمته بين ١,٥ إلى ٣ بليون دولار. ونرى أن الوقت قد حان لأن يسعى المجلس إلى تكرار النجاح الذي حققه المجتمع الدولي ضد الأعمال غير المشروعة التي يقوم بها تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا العراق من خلال تضييق الخناق بنفس الطريقة على تجارة المخدرات غير المشروعة لحركة طالبان. ونأمل أن يتناول الأمين العام هذا الموضوع الهام في تقريره المقبل، وأن يتناوله المجلس بعد ذلك.

والهند مستعدة للعمل مع جميع البلدان في المنطقة وخارجها، مع وضع الأولويات الأفغانية في الصدارة، بغية التوصل لحل دائم للحالة. وينبغي أن يقود الأفغان تلك الجهود، ليس بين الحكومات فحسب، بل ومع المجتمع المدني وقطاع الأعمال باعتبارهما من الجهات المعنية. والهند مستعدة لدعم أفغانستان بكل طريقة ممكنة. ولا يزال تركيزنا منصبا على الركيزة الاقتصادية للاستقرار والترابط الموثوق لشعب أفغانستان. إننا نؤمن بقوة بأن الافتقار إلى الترابط يؤثر تأثيرا مباشرا في الحالة الاقتصادية والأمنية والسياسية في أفغانستان، ونود أن نعالج تلك المسألة البالغة الأهمية لصالح الشعب الأفغاني.

ومن جانبه، فقد حان الوقت لأن ينظر المجلس إلى أبعد من الطريق الروتيني وأن يرسم طريقا للمستقبل أكثر ابتكارا، بحيث يتم عكس مسار دوامة العنف التي تؤثر على حياة الأفغان العاديين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد خواو بيدرو فالي دي ألميدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي.

السيد فالي دي ألميدا (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها ٢٨ دولة. تؤيد هذا البيان الدول المرشحة للانضمام، وهي: جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، والجبل الأسود، وصربيا، وألبانيا؛ وبلد علمية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2015/684)، وأن أشكر الممثل الخاص ياماموتو، وممثل الشباب الأفغاني بختيار على إحاطتيهما الإعلاميتين. والشكر موصول للسفير سيكال على بيانه.

لقد شهد المشهد السياسي والأمني تغيرات كثيرة منذ عرض السلام غير المسبوق الذي قدمه الرئيس غني في اجتماع عملية كابل في شباط/فبراير. وقد رحب الاتحاد الأوروبي أيما ترحيب بمبادرة كابول، التي زادت بشكل كبير من فرصة إجراء محادثات تقودها الحكومة الأفغانية في عملية سلام حقيقية. لقد ولد العرض الذي قدمه الرئيس غني لوقف إطلاق النار في منتصف حزيران/يونيه زخما إضافيا للسلام، وأظهر لكل أفغاني وللعالم بأسره أن السلام ممكن. وشكلت الحركات الشعبية من أجل السلام مظهرا آخر من مظاهر الرغبة الأفغانية في تحقيق السلام والاستقرار.

وللأسف، لاحظنا في الأسابيع الأخيرة زيادة في أعمال العنف، بما في ذلك الهجوم الذي شنته حركة طالبان في غزني. وقد أسفر ذلك عن المزيد من المعاناة للشعب الأفغاني. كما سجلت حركة طالبان عددا كبيرا من الإصابات في مختلف الولايات، مما يؤكد على التكاليف الهائلة لاتباع استراتيجية تسعى إلى الاستفادة في ساحة القتال بدلا من الدخول في محادثات السلام. ولا يزال مفسدو السلام المتهورون يعملون بنشاط أيضا، ولا سيما تنظيم الدولة الإسلامية.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي مؤيدا وداعيا قويا للسلام. وسنواصل المساعدة في توسيع نطاق التوافق السياسي من أجل السلام من خلال التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، التي لا يزال ما تقدمه من دعم وتيسير يشكل أمرا أساسيا. ويكرر الاتحاد الأوروبي التأكيد على استعداده لمواكبة هذه العملية بنشاط،

مع التأكيد بصفة خاصة على البعد الإقليمي في أي عملية سلام ناجحة. إن الاستقرار والازدهار في أفغانستان يصب في مصلحة جميع البلدان المجاورة. وسينظر الاتحاد الأوروبي في جميع الحوافز المتاحة والقيود للمساعدة في تعزيز هذا التطور.

ونتطلع الآن إلى مؤتمر جنيف الوزاري بشأن أفغانستان. وبروح مؤتمر بروكسل لعام ٢٠١٦، نتوقع أن يشكل مؤتمر جنيف لحظة هامة أخرى في دعم خطة الحكومة الأفغانية للإصلاح وأن يبعث برسالة قوية بشأن السلام. ويجب أن تظهر الحكومة الأفغانية إحراز تقدم في تنفيذ مجموعة الإصلاحات التي تعهدت بها خلال مؤتمر بروكسل. كما نتطلع إلى إطار جنيف للمساءلة المتبادلة، الذي ينبغي أن يحدد مؤشرات محددة وقابلة للقياس للمزيد من الإصلاحات. وتتفق جميع تلك الإصلاحات مع جهود السلام.

وينبغي أن يكون السلام والاعتماد على الذات والتعاون والترابط على الصعيد الإقليمي هي مبادئنا التوجيهية في جنيف. ونرى الحاجة بصفة خاصة إلى الاتفاق على تدابير دائمة لمكافحة الفساد، ونتطلع إلى مجموعة محدثة من المؤشرات العملية والقابلة للقياس. ومن نفس المنطلق، سنشدد على تنفيذ تدابير موثوقة بشأن حقوق الإنسان، وتعزيز التشريعات ذات الصلة.

في تموز/يوليه، صرف الاتحاد الأوروبي الشريحة الثانية من عقد بناء الدولة لأفغانستان – بمبلغ قدره ٩٨ مليون يورو. ونأمل أن يسهم ذلك في زيادة تعزيز النمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل لصالح الشعب الأفغاني.

وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، ستنظم أفغانستان إجراء انتخابات برلمانية. وهو حدث هام انتظره الشعب الأفغاني طويلا. ويجب أن تجري هذه الانتخابات بطريقة ديمقراطية وشفافة وذات مصداقية. كما أنها ستكون بمثابة اختبار للانتخابات الرئاسية التي ستجرى في ٢٠١٩. ونشجع السلطات الأفغانية على مواصلة تحسين نظام الإدارة الانتخابية. ولا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به، سواء على الصعيد التقني أو في المجال السياسي. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف والممثلين السياسيين إلى احترام العملية الانتخابية ومؤسساتها.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ملتزمين بالعمل معا لدعم العملية الانتخابية الأفغانية.

وقد التزمنا بتقديم ١٥,٥ مليون يورو للمساعدة في الانتخابات البرلمانية بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وسيقوم الاتحاد الأوروبي أيضا بنشر بعثة خبراء معنية بالانتخابات خلال الانتخابات البرلمانية.

ونشيد باستعداد الحكومة الأفغانية للانخراط في جميع المسائل المتصلة بالشباب، بما في ذلك في ضوء تنفيذ القرار ٢٤١٩ (٢٠١٨) بشأن الشباب والسلام والأمن. وبالنظر إلى احتياجات هذه الفئة العمرية، يستحق منظور الشباب كامل الاهتمام، بما في ذلك فيما يخص المشاركة السياسية.

ويواصل الاتحاد الأوروبي حواره المنتظم مع أفغانستان بموجب اتفاق التعاون بشأن الشراكة والتنمية. ونحن نتابع نتائج اجتماع الفريق العامل الخاص المشترك بين الاتحاد الأوروبي وأفغانستان المعني بحقوق الإنسان والحكم الرشيد والهجرة الذي عقد في ٥ أيار/مايو في كابل. ونشجع السلطات الأفغانية على الاستمرار في تنفيذ التشريعات ذات الصلة، مع التركيز بصفة خاصة على مجالات مثل القضاء على العنف ضد المرأة واستخدام خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وحماية الطفل ومنع التعذيب وسوء المعاملة.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يساوره بالغ القلق إزاء ارتفاع مستوى الخسائر في صفوف المدنيين والعدد المتزايد للأشخاص المشردين. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف إلى حماية السكان المدنيين، وبخاصة النساء والأطفال. وفي ذلك الصدد،

ندعم الجهود التي تبذلها بعثة الدعم الوطيد التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي لتقديم المزيد من التدريب والمشورة والمساعدة لقوات الأمن والمؤسسات الأفغانية. ويجب علينا مواصلة حماية الدور الحيوي الذي تقوم به الوكالات الإنسانية واحترام حيادها وحيزها الإنساني في تلبية أكثر الاحتياجات إلحاحا للفئات الأكثر ضعفا.

وفي الختام، هذه لحظة هامة للغاية بالنسبة لأفغانستان. ويجب ألا نفقد الزخم الإيجابي الذي تحقق في حزيران/يونيه من أجل السلام. واقتراح الرئيس غني بوقف إطلاق النار المشروط لمدة ثلاثة أشهر في آب/أغسطس لا يزال مطروحا. ونشجع جميع أطراف النزاع، بدءا من الطالبان، إلى الاستجابة لذلك الاقتراح على نحو إيجابي.

ختاما، يشيد الاتحاد الأوروبي بشدة بالدور الحاسم الذي تضطلع به البعثة وجميع وكالات الأمم المتحدة في دعم الشعب الأفغاني. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما بالعمل مع البعثة والشركاء الدوليين لتحقيق الديمقراطية والاعتماد على الذات في أفغانستان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيد بيكستين دي بايتسويرف (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): تؤيد بلجيكا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أعلق بإيجاز على ثلاث نقاط: عملية السلام والانتخابات ودور الشباب الأفغان. لكن أولا وقبل كل شيء أود أن أشكر الممثل الخاص ياماموتو لا على إحاطته الإعلامية فحسب، بل على جهوده الدؤوبة لتحقيق السلام في أفغانستان.

وأود أيضا أن أعرب عن خالص تعازينا للشعب الأفغاني وحكومته في أعقاب الهجمات الإرهابية الأخيرة. وأدين بشكل خاص الموجة الأخيرة من الهجمات المروعة على المدارس والأطفال. وإفلات مرتكبي تلك الجرائم من العقاب أمر مرفوض.

أولا، فيما يتعلق بعملية السلام، يجب أن تشكل عملية كابل بدعم من مؤتمر طشقند الأساس لعملية السلام الشاملة والجامعة التي يقودها الأفغان. ومن الضروري أن يقدم المجتمع الدولي وبلدان المنطقة الدعم المنسق للجهود التي تبذلها الحكومة. وفي ذلك الصدد، نرحب أيضا بالتقدم الذي أحرز مؤخرا في خطة العمل الأفغانية الباكستانية للسلام والتضامن وكذلك الدعم الذي أعرب عنه رئيس وزراء باكستان السيد خان عقب انتخابه مؤخرا.

وبالرغم من مبادرات السلام الأخيرة والشجاعة التي قدمها الرئيس غني وحكومة الوحدة الوطنية التي يقودها، لا يزال العنف مستمرا. فلم يشهد البلد هذا العدد الكبير من الخسائر في صفوف المدنيين منذ عام ٢٠٠٩. إننا نشجب عدم استجابة قادة حركة طالبان لمبادرات الحكومة. وندعوهم إلى المشاركة في مفاوضات للسلام. وإضافة إلى ذلك، يساورنا بالغ القلق إزاء عدم إمكانية وصول المساعدات الإنسانية.

فيما يتعلق بالانتخابات، تشيد بلجيكا بالحكومة على ما تبذله من جهود كبيرة لتنظيم انتخابات حرة وذات مصداقية وشاملة للجميع المقرر إجراؤها في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. كما نحيي شجاعة شعب أفغانستان للتسجيل في الانتخابات بالرغم من التحديات الأمنية الكبيرة. ونرحب بالجهود الكبيرة التي تبذلها السلطات الانتخابية لضمان شفافية العملية، وندعو إلى التعاون الوثيق والبناء بين الحكومة وأحزاب المعارضة واللجنة الانتخابية المستقلة. ويتحمل الزعماء السياسيون المسؤولية عن المساعدة على بناء الثقة في العملية. وبلجيكا تدعو الطالبان إلى عدم تقويض العملية الانتخابية من خلال أعمال العنف أو أي شكل آخر من أشكال الترهيب. وفيما يتعلق بسياسة الشمول، نشير إلى أن النساء يمثلن نحو ١٥ في المائة من المرشحين لمجلس

النواب و ٣٤ في المائة من ٩,٥ مليون من الناخبين المسجلين. ونرحب باعتماد اللجنة الانتخابية المستقلة لسياسة تراعي الأبعاد الجنسانية ونأمل في أن تفضي إلى زيادة عدد النساء المشاركات في العملية.

ولا تزال مشاكل انعدام الأمن والفقر والبطالة تؤثر تأثيرا خطيرا على الشباب من الأفغان. وقد أثر الجفاف على سبل العيش وأدى إلى تشريد المزيد من السكان. ونفاد صبر الشعب الأفغاني، ولا سيما الشباب، لتحقيق السلام الدائم أصبح واضحا بشكل متزايد. وأظهرت مبادرات المجتمع المدني التي أطلقت في الآونة الأخيرة الإرادة والروح البناءة للشباب الأفغان الذين يدعون إلى تحقيق السلام الدائم وعلى استعداد لتحمل المسؤولية خلال العملية الانتخابية. ونشجب مرة أخرى الهجمات على المدارس، الأمر الذي يشكل انتهاكا للحق الأساسي للشباب في التعليم ويدل على أهمية التنفيذ السريع والكامل لإعلان المدارس الآمنة. وترحب بلجيكا بتجريم الجرائم المتصلة بالأطفال في القانون الجنائي الجديد. وهذا الإجراء ضروري لحماية أضعف أفراد المجتمع. وبلجيكا تدعو الحكومة الأفغانية إلى تنفيذ التشريعات الجديدة. ويساورنا أيضا بالغ القلق إزاء استخدام الأطفال الجنود والتقارير عن الاعتداء الجنسي على الفتيان والعنف ضد المرأة.

وفي الختام، فإننا نولي أهمية كبيرة للسلام في أفغانستان، وتحقيق الازدهار الاقتصادي فيها وإقامة علاقات مع الدول المجاورة وبقية العالم. وسنتابع التطورات، شأننا شأن شركائنا الأوروبيين، باهتمام كبير في الأشهر المقبلة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة إيطاليا.

السيدة زابيا (إيطاليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أعرب عن امتناننا للأمين العام على تقريره (S/2018/824) وللممثل الخاص السيد ياماموتو على إحاطته الإعلامية الشاملة وتفانيه. وأود أيضا أن أنوه بالسيد رامز بختيار وأشكره على تقديمه لتجربته ورؤيته. وسنشرع أيضا في متابعة أخباره على موقع تويتر.

إن إيطاليا تؤيد الجهود الجارية التي تبذلها حكومة أفغانستان لدحر الإرهاب والتطرف العنيف. ولا يزال يساورنا القلق إزاء استمرار هشاشة الوضع الأمني والعدد الكبير من الخسائر في صفوف المدنيين. بالتعاون مع الحلفاء والشركاء، جددت إيطاليا التزامها النشط ببعثة الدعم الوطيد التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي بوصفها دولة إطارية، وستظل من المساهمين الرئيسيين في جهود بناء القدرات دعما لقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية. وقد أكدنا تلك الالتزامات من خلال الفهم المشترك بأن السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم في أفغانستان هو من خلال المصالحة التي تفضي إلى تسوية سياسية. وإننا نشيد بالمبادرة الشجاعة التي أطلقتها الحكومة في ذلك الصدد، والتي نؤيدها تماما. غير أن حقيقة أن وقف إطلاق النار الذي اقترح في الآونة الأخيرة لم يقابل بالمثل من جانب حركة طالبان تدل على أن الطريق إلى السلام لا يزال طويلا. إن الجهود الرامية إلى تحقيق السلام في أفغانستان تتطلب الصبر والعزيمة ووحدة الهدف.

ونشدد مرة أخرى على جهود التيسير البالغة الأهمية التي تبذلها الجهات المعنية الدولية وبشكل خاص الجهود التي تبذلها الجهات الإقليمية، التي يمكن أن تساعد في تهيئة الظروف لعمليه مصالحة يقودها ويتولى زمامها الأفغان. وتبذل الحكومة جهودا للنهوض بالمصالحة في ظل خلفيه مليئه بالمعالم الهامة في أفغانستان، حيث تجري الانتخابات البرلمانية في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر والانتخابات الرئاسية في ٢٠١٩. لقد مضت ثماني سنوات منذ إجراء آخر انتخابات برلمانية. ولا نبالغ مهما

ركزنا في أهمية تمكّن الرجال والنساء في أفغانستان من الإدلاء بأصواتهم بطريقة شفافة وموثوقة وشاملة للجميع. ونأمل أن تظل جميع القوى السياسية منخرطة بالكامل في هذه العملية، ونحن نؤيد المشاركة الفعالة من جانب جماعات المجتمع المدني في ضمان أن يكون التصويت حراً وعادلاً.

وتشكل التزامات الحكومة في مجال الانتخابات جزءاً من الجهود الأوسع نطاقا للتنفيذ الفعال للإصلاحات التي تشتد الحاجة اليها في طائفه واسعه من المجالات، من قبيل تمكين المرأة، والحكم الرشيد ومكافحة الفساد. يجب أن تؤخذ احتياجات الشباب الأفغان وإمكاناتهم في الاعتبار الكامل عند السعي لتحقيق خطة الإصلاح. وسيشكل تقييم التقدم المحرز بشأن خطة الإصلاح حجرَ الزاوية في مؤتمر جنيف الوزاري المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر. تتطلع إيطاليا إلى المؤتمر باعتباره فرصه لإجراء تقييم شامل للحالة الراهنة للشراكة من أجل السلام والازدهار، المتفق عليها بين حكومة أفغانستان والجهات المانحة الدولية في بروكسل منذ عامين.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا تقدير إيطاليا للعمل الاستثنائي الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بقيادة الممثل الخاص للأمين العام ياماموتو، في بيئة لا تزال تطرح تحديات عديدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوزبكستان.

السيد إبراهيموف (أوزبكستان): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الفصلية بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وكذلك الممثل الخاص للأمين العام ياماموتو والسيد رامز بختيار على إحاطاتهم الإعلامية.

نحن في أوزبكستان نواصل متابعة الحالة عن كثب في أفغانستان، نظرا للانتخابات البرلمانية المقبلة، لأن آفاق التنمية المستقرة والمستدامة في آسيا الوسطى مرتبطة ارتباطا مباشرا بتحقيق السلام الدائم في ذلك البلد. وفي ظل هذه الظروف، تسعى أوزبكستان لإسهامها في جهود المجتمع الدولي للنهوض بعمليه السلام في أفغانستان. وكما ذكر بعض زملائي اليوم، استضافت أوزبكستان مؤتمرا دوليا بشأن أفغانستان في آذار/مارس بعنوان ”أفغانستان: عملية السلام، والتعاون الأمني، والربط الإقليمي“، الذي انعقد بمبادرة مشتركة من رئيس أوزبكستان شوكت مرزيوييف، والرئيس الأفغاني أشرف غاني.

وفي نهاية المؤتمر، اعتمد كبار المسؤولين من ٢١ دولة من الدول والمنظمات الدولية الرائدة مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة شنغهاي للتعاون، إعلان طشقند، الذي يدعو إلى الدعم الكامل من المجتمع الدولي لاقتراح الحكومة الافغانيه ببدء مفاوضات مباشره مع الطالبان، دون اي شروط مسبقه، في محاولة للتوصل إلى اتفاق سلام شامل.

وحث المشاركون في المؤتمر حركة طالبان على قبول هذا الاقتراح، والشروع في عملية سلام يقودها الأفغان ويتولون زمامها. وتم التأكيد بوجه خاص على أن جميع الأطراف ستستفيد من عملية السلام الشاملة، التي ينبغي أن تكفل إشراكَ حركة طالبان في العملية السياسية باعتبارها طرفا فاعلا سياسيا له شرعيته. وفي المقابل، يجب أن تقر حركة طالبان بمسؤوليتها عن تحقيق السلام والاستقرار في البلد ونبذ العنف وقطع صلاتها مع الجماعات الإرهابية العالمية، فضلا عن احترام الحقوق المتساوية لجميع الأفغان، تماشيا مع الأحكام الرئيسية للدستور.

وكخطوة عملية في تيسير عملية السلام في أفغانستان وفي تنفيذ إعلان طشقند، أجرى الجانب الأوزبكي مؤخرا مفاوضات مع ممثلين لحركة طالبان من اللجنة السياسية للحركة الموجودة

في قطر. وخلال الاجتماع الذي عقد بطشقند في ٧ آب/أغسطس، أكد الجانب الأوزبكي على أهمية إنفاذ وقف إطلاق النار وتوسيع نطاقه من أجل إيصال المساعدات الإنسانية، فضلا عن تنفيذ مشاريع اقتصادية كبيرة في البلد.

وينبغي التأكيد على أن أوزبكستان تنسق بشكل وثيق مع القيادة العليا لأفغانستان، في كل جهودها المتعلقة بالمفاوضات والاتصالات مع حركة طالبان. ويجري الجانب الأوزبكي مشاورات مسبقة مع السلطات الأفغانية بشأن اجتماعاته أو مفاوضاته مع حركة طالبان، ويبلغهم بنتائجها. وعلى وجه الخصوص، قام وفد من أوزبكستان برئاسة وزير الخارجية عبد العزيز كاميلوف، بزيارة أفغانستان في ٢٨ آب/أغسطس، وعقد عددا من الاجتماعات، بما في ذلك مع الرئيس غاني، والرئيس التنفيذي عبد الله عبد الله، ومستشار الأمن القومي حمد الله مهيب ونائب وزير الخارجية ناصر أنديشا. وتم إطلاع الجانب الأفغاني بالكامل على نتائج مفاوضات طشقند مع حركة الطالبان.

ومن وجهة نظر أوزبكستان، تعتبر الاتصالات مع حركة طالبان شرطا أساسيا لتهيئة الظروف من أجل عملية السلام في أفغانستان، وتشجيع الحركة على إجراء محادثات مباشرة مع الحكومة. وفي طشقند، نعتقد اعتقادا راسخا بأنه لا يمكن تحقيق السلام في أفغانستان إلا عن طريق المصالحة الوطنية وبمشاركة ممثلي حركة طالبان في عملية التفاوض.

في ختام ملاحظاتي، أود أن أؤكد أن بأن تحقيق السلام في الأراضي الأفغانية سيتيح في نهاية المطاف فرصا جديدة لجلب فوائد حقيقية لجميع دول القارة الأوروبية – الآسيوية على نطاق أوسع. فمن شأنه أن يعزز الأمن والاستقرار المشتركين، ويهيء الظروف المواتية لبناء الطرق السريعة والسكك الحديدية ومد خطوط الأنابيب وتنمية التجارة الإقليمية والأقاليمية، وبالتالي سيسهم في ضمان السلام والاستقرار في هذه المنطقة الشاسعة.

ولذلك ستواصل أوزبكستان جهودها لدعم إطلاق عملية السلام في أقرب وقت ممكن بين حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية وحركة طالبان، دون أي شروط مسبقة، بهدف إيجاد مستقبل سلمي لكل شعب أفغانستان. وفي هذا الصدد، لا تزال أوزبكستان ملتزمة بمواصلة التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة وحكومة أفغانستان والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، من أجل النهوض بعملية السلام في البلد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد شولتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد ألمانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

أود أن أركز في بياني على ثلاث مسائل على وجه التحديد.

أولا، أود أن أتكلم عن الانتخابات، كما فعل العديد من المتكلمين السابقين. تجري التحضيرات في ظل تحديات هائلة من حيث الخدمات اللوجستية والأمن والمناخ السياسي. وللمرة الأولى، تتصدى المؤسسات الأفغانية لتلك التحديات بمفردها، وبفضل جهودها فإن التحضيرات على المسار الصحيح إلى حد كبير الآن – على الأقل بالمعنى التقني، كما علمنا من الإحاطة الإعلامية – رغم كل العقبات. ومن الأهمية بمكان أن يتم إجراء تلك الانتخابات البرلمانية، التي تم تأجيلها عدة مرات. ومن المهم بالقدر نفسه أن تعقد في الوقت المناسب وبطريقة حرة ونزيهة وشفافة. وهذا أقل ما يستحقه الشعب الأفغاني، تماما مثلما يستحق إحراز المزيد من التقدم في مكافحة الفساد، وإرساء سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

ثانيا، فيما يتعلق بعمليه السلام، وبعرض الحكومة الأفغانية إجراء محادثات غير مشروطه ووقف إطلاق النار الذي لم يسبق له مثيل في حزيران/يونية، فقد أبدت قدرا كبيرا من الشجاعة لأجل إحلال السلام، حتى رغم أن قوات الدفاع والأمن الوطنية

الأفغانية تعرض حياتها للخطر دفاعا عن المواطنين الأفغان ضد الهجمات اليومية. إن هذه الأعمال التي تدل على الحنكة السياسية من جانب الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله، تستحق منا الاحترام. وينبغي الآن تركيز الجهود على بدء محادثات مباشرة بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان. إن تدابير بناء الثقة، مثل وقف إطلاق النار، مفيدة، لكن يجب ألا يسمح لحركة طالبان بالحصول على حُظْوَة دولية بينما تتهرب من طاولة المفاوضات.

وبوسع بلدان المنطقة، التي تكلم العديد منها اليوم، أن تسهم إسهاما كبيرا. وعلى وجه الخصوص، فإن البيانات المتعلقة بالسياسة الصادرة عن الحكومة الباكستانية الجديدة قد بعثت الآمال. وقد شهدنا بعض المؤشرات المشجعة. وهناك الآن فرصة لإنهاء النزاع في أفغانستان إذا قدم الأفغان والمجتمع الدولي دعمهم الموحد.

ثالثا وأخيرا، فيما يتعلق بأهمية جيل الشباب في أفغانستان، شاهدنا بارتياح كبير السيد بختيار – أول ممثل للشباب الأفغان لدى الأمم المتحدة – وهو يقدم، بكل اقتدار، إحاطة إعلامية إلى المجلس اليوم. وأشكره كثيرا على ذلك. إن متوسط الأعمار في أفغانستان، كما سمعنا بالفعل اليوم، يزيد قليلا عن ١٨ عاماً. وأكثر من ٤٠ في المائة من سكانها هم دون سن الرابعة عشرة. وإزاء هذه الخلفية، من البديهي أن يؤدي الأطفال والشباب دورا هاما للغاية في المجتمع الأفغاني. من الصحيح أيضا أننا بحاجة إلى زيادة الجهود المبذولة في مجال التعليم الأساسي، وحماية الطفل، وإشراك الشباب في العملية السياسية، ولا سيما النساء الأصغر سنا. ونرى علامات مشجعة في هذا الصدد، ولكن هناك المزيد الذي يتعين القيام به.

تسهم ألمانيا بنشاط في تشكيل البنية التحتية والأكاديمية في أفغانستان. وفي مجال تكنولوجيا المعلومات، دعمت ألمانيا إنشاء عدة مراكز لتكنولوجيا المعلومات في الجامعة، وإدارة لتكنولوجيا المعلومات في وزارة التعليم العالي، ومركز أفغانستان المختص بتكنولوجيا المعلومات في كابل، فضلا عن إنشاء برنامج ماجستير في علوم الحاسوب للمحاضرين الأفغان، على سبيل المثال لا الحصر.

وفي الختام، تواصل ألمانيا دعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وتشيد برئيسها على ما قام به من عمل ممتاز، وكذلك وكالات الأمم المتحدة العاملة في أفغانستان. ولا تزال ألمانيا ملتزمة بقوة تجاه الشعب الأفغاني، بالتعاون الوثيق مع الحكومة الأفغانية وشركائنا الدوليين. ومن المؤكد أننا سنجعل هذا الأمر محوريا خلال فترة عضويتنا المقبلة كعضو غير دائم في مجلس الأمن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا.

السيدة بيرد (أستراليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تشجع أستراليا التحضيرات للانتخابات البرلمانية في أفغانستان، التي لم يعد يفصلنا عنها سوى شهر واحد. إننا نحث حكومة أفغانستان على مواصلة تركيزها على تنظيم عملية انتخابية شاملة وموثوقة تعكس بدقة إرادة الشعب الأفغاني. كما ننوه بشجاعة والتزام الشعب الأفغاني، الذي أكد من خلال تسجيله حقه في المشاركة في انتخابات حرة وديمقراطية على الرغم من الترهيب والتهديد والعنف المأساوي. واتساقا مع دعمنا لأمن أفغانستان وتنميتها، ستسهم أستراليا بمبلغ ٥ ملايين دولار في مشروع الأمم المتحدة للدعم الانتخابي للمساعدة في إجراء الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٨ والانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٩.

وكما هو مبين في تقرير الأمين العام (S/2018/824)، كانت سنة ٢٠١٨ سنة دامية بصفة خاصة. ولا تزال التكلفة المستمرة للنزاع، التي يتحملها المدنيون وقوات الأمن الأفغانية على حد سواء، تعمق جروح البلد الذي أنهكته الحرب. ونأسف بشدة لاستمرار أعمال العنف الواردة في التقرير، وندين الهجمات

الوحشية وغير الشرعية التي ترتكبها الجماعات المتمردة، والجماعات التابعة لتنظيمي داعش والقاعدة، والجماعات الإرهابية الأخرى العاملة في أفغانستان. وبالتعاون مع حلفائنا وشركائنا في بعثة الدعم الوطيد بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي، تلتزم أستراليا بدعم أفغانستان لمواجهة التحديات التي تفرضها تلك الجماعات.

وترحب أستراليا بقيادة الحكومة الأفغانية في سعيها إلى الحوار مع حركة طالبان كخطوة هامة في اتجاه إنهاء النزاع. ويشكل عرض الرئيس غاني في شهر شباط/فبراير إجراء مفاوضات بدون شروط مسبقة، وإعلانه وقف إطلاق النار من جانب واحد في شهر حزيران/يونيه، ودعوته خلال شهر آب/أغسطس حركة طالبان إلى الانضمام إلى وقف إطلاق النار لفترة طويلة، خطوات جريئة وغير مسبوقة. ونؤكد من جديد دعم أستراليا لعملية كابول، ونشجع أفغانستان على استخدامها لتجميع مبادرات السلام في مسار متماسك ومنسق وغير متحيز صوب تسوية سياسية مستدامة ومملوكة لأفغانستان. وندعو حركة طالبان إلى قبول عرض وقف إطلاق النار الذي تقدمه الحكومة من أجل الحد من أعمال العنف، وإفساح المجال لعملية سياسية واسعة النطاق وشاملة للجميع.

إننا ندعم أفغانستان وهي تعمل على توليد الزخم السياسي والشعبي لإحلال السلام. إن مسيرة المئات من الأفغان الشجعان من هلمند إلى كابول خلال شهر رمضان رمز قوي للأمل ينبغي أن يدفع الحكومات الأفغانية الحالية والمقبلة إلى تنحية الخلافات السياسية جانبا، وإيلاء الأولوية للشعب لكي ينعم بمستقبل أكثر أمنا. كما ندعو جيران أفغانستان إلى بذل كل ما في وسعهم لتشجيع حركة طالبان على الجلوس على طاولة المفاوضات. ويمكن لباكستان بشكل خاص الاضطلاع بدور هام فيما يخص تحقيق سلام متفاوض عليه في أفغانستان من خلال اتخاذ إجراءات مستمرة وحاسمة ضد الجماعات المتمردة التي تهدد السلام والاستقرار الإقليميين.

ونلاحظ، بالإضافة إلى العديد من التحديات الأخرى، أن أفغانستان تواجه نقصا غذائيا وشيكا يؤثر على ثلثي البلد. ومن المرجح أن يحتاج ما يقدر بنحو ١,٣ مليون شخص إلى مساعدات غذائية طارئة. وستواصل أستراليا تقديم المساعدة، بما في ذلك من خلال التزامنا التمويلي المتعدد السنوات مؤخراً بدعم برنامج الأغذية العالمي في أفغانستان.

وفي الختام، لا تزال أستراليا تقدر دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في ظل القيادة القديرة للسيد ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، ودوره في تنسيق جهود الأمم المتحدة والجهود الدولية الأوسع نطاقا في أفغانستان. ونقدر استضافة الأمم المتحدة لمؤتمر جنيف الوزاري المقبل بشأن أفغانستان، ونتطلع إلى عقد المؤتمر، في منتصف عقد التحول، كفرصة لتقييم التقدم الذي أحرزته أفغانستان وللتأكيد من جديد على التزاماتنا المشتركة بإحلال السلام وتحقيق التنمية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): نعرب عن امتناننا لتنظيم هذه الجلسة. كما نعرب عن امتناننا لسفير أفغانستان سايكال على بيانه. وأود أيضا أن أشكر السيد ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على إحاطته الإعلامية.

في الوقت الذي تعاني فيه أفغانستان من هذه الصعوبات الشديدة، فإن أكثر ما تحتاج إليه هو المزيد من الدعم الدولي القوي والمتواصل. وهذا أمر في غاية الأهمية من أجل الاستجابة

للتحديات القائمة في البلد، وتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في أفغانستان والمنطقة، وتعزيز تنميتهما الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. وبوصف إيران دولة مجاورة، فإنها تواصل الإسهام في استقرار في أفغانستان، ودعم الظروف السياسية والأمنية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويجري بذل جهود كبيرة لضمان القيام بهذا الإسهام، بطريقة مؤسسية ومستدامة.

ونواصل أيضا القيام بمساعينا لتعزيز الجهود الإقليمية المبذولة لدعم السلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان. وفي هذا الصدد، سيكون لخطة التنمية لميناء تشابهار في إيران تأثير كبير في تعزيز التجارة والتعاون الاقتصادي مع أفغانستان. ولن تؤدي أي محاولة لتعطيل هذا المشروع الحيوي إلا إلى مساعدة أولئك الذين لا يريدون السلام والتقدم للشعب الأفغاني.

ويظل الأمن يشكل التحدي الرئيسي لأفغانستان. وهو أحد المتطلبات الرئيسية لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفغانستان. ولذلك، يتعين تعزيز تحسين الحالة الأمنية كأولوية عالية. وفي هذا السياق، يجب أن تحظى جهود مكافحة الإرهاب بأولوية قصوى. وتظهر الأعمال الإرهابية الأخيرة، التي أودت بحياة مدنيين أبرياء بأنه لا يمكن الاستهانة بتهديد الجماعات الإرهابية، بما في ذلك تنظيم داعش. وستواصل إيران دعم حكومة أفغانستان في كفاحها ضد الجماعات الإرهابية. إن الحاجة إلى دعم إقليمي ودولي مستدام في مواجهة الإرهابيين في أفغانستان هو أمر حاسم. لكن لا بد من تقديمه بطريقة واقعية.

ويتجلى المصدر الآخر للقلق، في مجال الأمن في أفغانستان، في زيادة الإصابات في صفوف المدنيين. ويشمل ذلك استهداف المجتمعات المحلية الشيعية والمواقع الدينية، مما أدى إلى ارتفاع عدد الضحايا المدنيين، ويجب وضع حد لذلك.

ومن أجل تعزيز الديمقراطية، والمؤسسات السياسية وتحقيق الوحدة الوطنية في أفغانستان، يتعين بذل كل جهد ممكن لضمان إجراء الانتخابات المقبلة وتحقيق النجاح في البلد. وستواصل إيران دورها البناء في هذا الصدد.

ولا نزال نؤيد ونثني على العمل المتفاني الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ووكالات الأمم المتحدة، من أجل تقديم المساعدات الإنمائية وإعمار أفغانستان. وهناك حاجة إلى الملكية والشراكة المستدامين مع الحكومة الأفغانية من أجل الاستفادة من أفضل إمكانيات البعثة، ومنظومة الأمم المتحدة لتقديم الخدمات الضرورية في المجالات ذات الأولوية، على النحو الذي قدمته حكومة أفغانستان.

ورغم التقدم المحرز، لا تزال هناك تحديات وتهديدات في أفغانستان تحتاج إلى المزيد من الدعم الدولي المستمر. وفي هذا السياق، نرحب بعقد مؤتمر جنيف الوزاري بشأن أفغانستان المقرر عقده في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. ويجب أن يظل المجتمع الدولي حازما في تأمين أفغانستان مستقرة ومزدهرة. وستواصل إيران بدورها، تقديم دعمها الكامل للشعب الشقيق ولحكومة أفغانستان في مساعيهما لتحقيق السلام والازدهار الدائمين في بلدهما، وهما أهل لذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٨.